

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق
مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
تخصص: إدارة الكترونية وخدمات رقمية

بعنوان:

الدفتر التجاري الإلكتروني

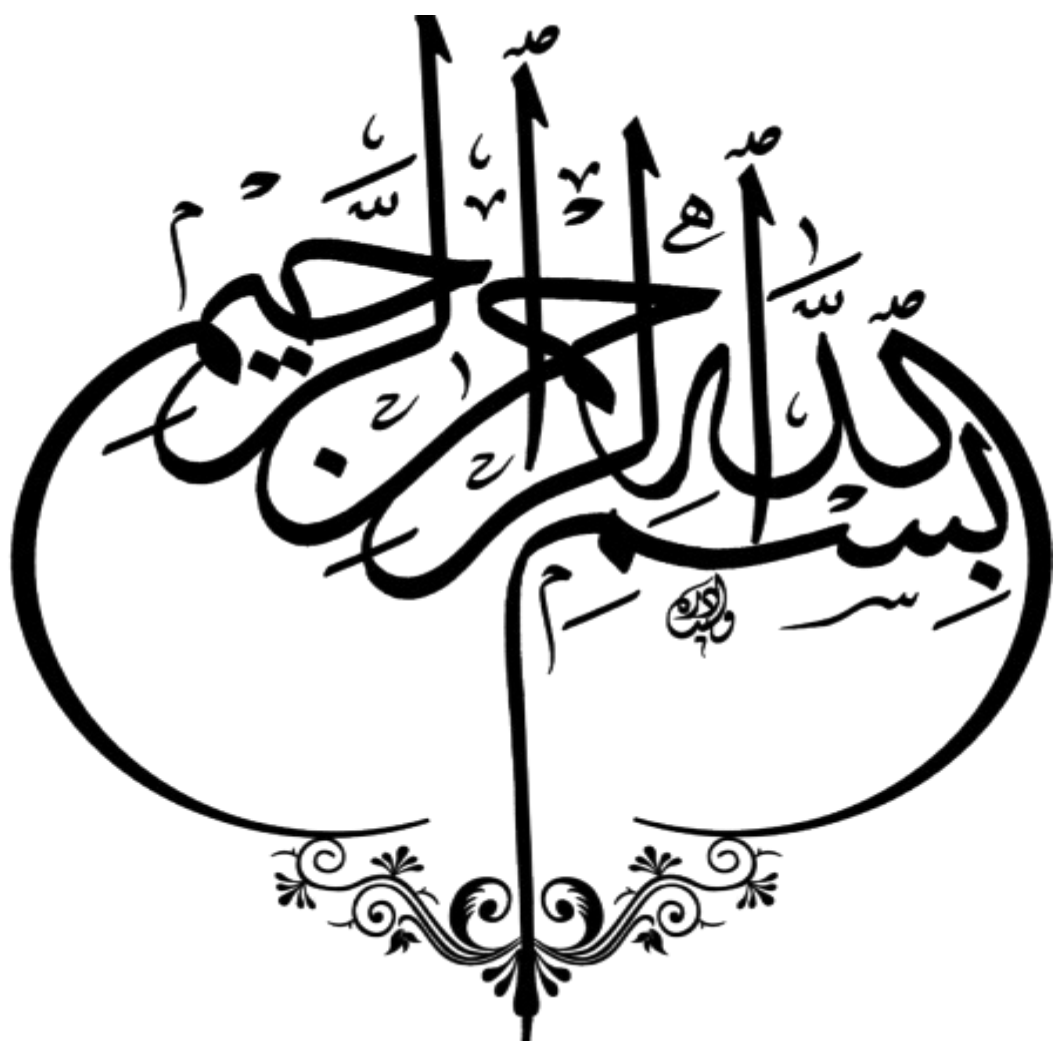
إعداد الطالب
بن دقفل محمد

إشراف الأستاذ المحترم
لقليب سعد

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة	الاسم واللقب	الصفة
الأستاذ	حجاب ياسين	رئيساً
الأستاذ	لقليب سعد	مشفراً ومقرراً
الأستاذ	ضيافي سامية	ممتحناً

السنة الجامعية: 2025 / 2026



اهداء

إلى من كان دعاؤها سرّاً نجاحي، ونبعَ أكنان الذي لا ينضب،
إلى أمي الغالية، أطل الله في عمرها.
إلى من علّمني معنى الاجتهاد والصبر، وكان سندي في كل مراحل حياتي،
إلى أبي العزيز، حفظه الله ورعاه.
إلى إخوتي وأخواتي، وكل أفراد عائلتي الكريمة،
الذين غمروني بالمحبة والتشجيع.
إلى أصدقائي وزملائي،
الذين شاركوني كظات التعب والأمل.
إلى أستاذي المشرف،
تقديراً بجهوده وتوجيهاته القيّمة.
أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

المشرف أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف

المحترم السيد لقيب سعد

على ما قدمه لي من توجيهات قيمة ونصائح سديدة، وعلى سعة صدره ومتابعته المستمرة لإنجاز هذه المذكرة

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، وإلى كافة أساتذة قسمي الذين ساهموا في تكويني العلمي والمعرفي

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

وفي الأخير، أسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير والنجاح.

يشهد العالم المعاصر تطورًا متسارعًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأمر الذي أدى إلى إحداث تحولات جوهرية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية، حيث انتقلت المعاملات التجارية من الأساليب التقليدية المعتمدة على الوثائق الورقية إلى أساليب إلكترونية حديثة تعتمد على الوسائط الرقمية في إبرام المعاملات وتنفيذها وتوثيقها. وقد ساهم هذا التحول في توفير السرعة والدقة والمرونة في ممارسة الأنشطة التجارية، بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي الحديث.

وتُعد التجارة الإلكترونية من أبرز مظاهر هذا التطور التكنولوجي، إذ أصبحت البيئة الرقمية فضاءً رئيسيًا لممارسة الأنشطة التجارية وتبادل البيانات والمعلومات، وهو ما دفع المشرّعين إلى إعادة النظر في العديد من المفاهيم القانونية التقليدية، خاصة تلك المتعلقة بالإثبات والتوثيق وحفظ البيانات التجارية.

ويُعتبر الدفتر التجاري من أهم الوسائل التي يعتمد عليها التاجر في تنظيم نشاطه التجاري وتسجيل معاملاته المالية والتجارية، باعتباره أداة قانونية تهدف إلى تحقيق الشفافية وحماية الحقوق. ومع التطور الرقمي، ظهر الدفتر التجاري الإلكتروني باعتباره امتدادًا حديثًا للدفتر التجاري التقليدي، حيث يعتمد على تسجيل البيانات والمعاملات بطريقة رقمية منظمة، الأمر الذي يثير عدة إشكالات قانونية تتعلق بطبيعته القانونية ومدى حجته في الإثبات وإمكانية الاعتماد به أمام القضاء.

وتبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه من المواضيع القانونية الحديثة التي فرضها التطور الرقمي، حيث أصبح من الضروري دراسة مدى قدرة الوسائل الإلكترونية على أداء الوظائف التي تؤديها الوسائل التقليدية، لاسيما في مجال الإثبات التجاري الذي يُعد من أكثر المجالات القانونية أهمية وتعقيدًا.

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على مفهوم الدفتر التجاري الإلكتروني وخصائصه، وبيان أهميته في المجال التجاري، وتحليل الإطار القانوني المنظم له، إضافة إلى دراسة مدى حجته في الإثبات، مع التطرق إلى أبرز التحديات القانونية والتقنية التي تواجه تطبيقه في الواقع العملي.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول تحديد مفهوم الدفتر التجاري الإلكتروني وبيان طبيعته القانونية وأهميته في المجال التجاري، في ظل التحول الرقمي الذي يشهده النشاط التجاري، وما يفرضه من اعتماد الوسائل الإلكترونية الحديثة في تسير المعاملات التجارية وتوثيقها، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى تنظيمه القانوني ومدى حجته في الإثبات، فضلاً عن التحديات القانونية والتقنية التي تواجه تطبيقه في الواقع العملي.

التساؤلات الفرعية

تدرج ضمن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

- ما المقصود بالدفتر التجاري الإلكتروني وما خصائصه؟
- ما طبيعته القانونية ومدى اختلافه عن الدفتر التجاري التقليدي؟
- ما أهمية الدفتر التجاري الإلكتروني في المجال التجاري؟

- كيف نظمته المشرع في القانون التجاري؟
- إلى أي مدى يمكن الاعتداد به كوسيلة إثبات أمام القضاء؟
- ما أبرز التحديات القانونية والتقنية التي تواجه تطبيقه؟

فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات، تتمثل فيما يلي:

- يُعد الدفتر التجاري الإلكتروني تطورًا طبيعيًا للدفتر التجاري التقليدي فرضه التحول الرقمي في المعاملات التجارية.
- يتمتع الدفتر التجاري الإلكتروني بأهمية كبيرة في تنظيم النشاط التجاري من خلال تسهيل المعاملات وتقليل الوقت والتكاليف.
- لا يزال الإطار القانوني المنظم للدفتر التجاري الإلكتروني بحاجة إلى مزيد من التطوير لضمان وضوح مركزه القانوني.
- يمكن الاعتداد بالدفتر التجاري الإلكتروني كوسيلة إثبات، غير أن حجته تخضع لجملة من الضوابط القانونية والتقنية، مع تمتع القاضي بسلطة تقديرية في تقييمه.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول إحدى القضايا القانونية المعاصرة المرتبطة بالتطور الرقمي، وهي الدفتر التجاري الإلكتروني حيث تساهم إثراء الدراسات القانونية المتعلقة بالإثبات الإلكتروني والتوثيق الرقمي، أما من الجانب العملي في إبراز مدى إمكانية الاعتماد على الدفتر التجاري الإلكتروني كوسيلة فعالة لتنظيم المعاملات التجارية وإثباتها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بالدفتر التجاري الإلكتروني وبيان خصائصه.
- تحليل الطبيعة القانونية للدفتر التجاري الإلكتروني.
- إبراز أهمية الدفتر التجاري الإلكتروني في المجال التجاري.
- دراسة الإطار القانوني المنظم له.
- تقييم مدى حجته في الإثبات.
- الوقوف على أبرز التحديات القانونية والتقنية المرتبطة بتطبيقه.

مناهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية، تتمثل فيما يلي:

- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال دراسة المفاهيم القانونية المرتبطة بالموضوع وتحليل النصوص القانونية المنظمة له.
- المنهج الاستقرائي: عبر تتبع مختلف النصوص القانونية والآراء الفقهية ذات الصلة بالموضوع.

المنهج المقارن: عند الحاجة إلى إبراز أوجه الاختلاف بين الدفتر التجاري التقليدي والدفتر التجاري الإلكتروني.

خطة الدراسة

من أجل الإحاطة بجميع جوانب موضوع الدفتر التجاري الإلكتروني، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، يضم كل فصل مبحثين، ويندرج تحت كل مبحث مطلبان، وذلك وفقاً للتسلسل المنهجي الذي تقتضيه طبيعة الموضوع.

الفصل الأول: ماهية الدفتر التجاري الإلكتروني وأهميته
يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للدفتر التجاري الإلكتروني، من خلال تعريفه وبيان خصائصه وتمييزه عن الدفتر التجاري التقليدي، إضافة إلى إبراز أهميته في المجالين الاقتصادي والقانوني.

المبحث الأول: مفهوم الدفتر التجاري الإلكتروني

- المطلب الأول: تعريف الدفتر التجاري الإلكتروني
- المطلب الثاني: تمييز الدفتر التجاري الإلكتروني عن الدفتر التقليدي

المبحث الثاني: أهمية الدفتر التجاري الإلكتروني

- المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية والتجارية
- المطلب الثاني: الأهمية القانونية والإدارية

الفصل الثاني: التنظيم القانوني وحجية الدفتر التجاري الإلكتروني
يُخصص هذا الفصل لدراسة الإطار القانوني المنظم للدفتر التجاري الإلكتروني، وبيان شروط مسكه، إضافة إلى دراسة مدى حجيته في الإثبات والتحديات القانونية والتقنية المرتبطة به.

المبحث الأول: التنظيم القانوني للدفتر التجاري الإلكتروني

- المطلب الأول: شروط مسك الدفتر التجاري الإلكتروني
- المطلب الثاني: الإطار التشريعي للدفتر التجاري الإلكتروني

المبحث الثاني: حجية الدفتر التجاري الإلكتروني والتحديات المرتبطة به

- المطلب الأول: حجية الدفتر التجاري الإلكتروني في الإثبات
- المطلب الثاني: التحديات القانونية والتقنية

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة من الناحية الموضوعية على بحث مفهوم الدفتر التجاري الإلكتروني وطبيعته القانونية وأهميته، مع دراسة الإطار القانوني المنظم له ومدى حجته في الإثبات، إضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيقه.

أما من الناحية الزمنية، فتشمل الدراسة التشريعات الحديثة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والإثبات الإلكتروني، في حين تعتمد من الناحية القانونية على أحكام القانون التجاري وقواعد الإثبات التجاري.

الدراسات السابقة

دراسة بوزيدي فاطمة الزهراء - حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات

تتمثل هذه الدراسة في رسالة ماجستير للباحثة بوزيدي فاطمة الزهراء، بعنوان: *حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات*، مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة الجزائر 1 سنة 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات في ظل التطور التكنولوجي الذي عرفته المعاملات القانونية والتجارية، مع تحليل موقف المشرع الجزائري من هذه الوسائل الحديثة.

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناولت مفهوم المحررات الإلكترونية، وشروط الاعتداد بها كدليل إثبات، إضافة إلى دراسة موقف القضاء من هذه الوسائل.

وتوصلت الدراسة إلى أن المحررات الإلكترونية أصبحت تحظى بحجية قانونية معتبرة، لكنها تبقى مقيدة بمجموعة من الشروط التقنية والقانونية التي تضمن سلامتها وعدم التلاعب بها.

وتفيد هذه الدراسة في بحثنا من خلال توضيح الإطار العام للإثبات الإلكتروني الذي يشكل الأساس النظري لفهم حجية الدفتر التجاري الإلكتروني.

دراسة بن عيسى عبد القادر - التوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات

تتمثل هذه الدراسة في رسالة ماجستير للباحث بن عيسى عبد القادر، بعنوان: *التوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات*، مقدمة إلى جامعة وهران سنة 2019.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم التوقيع الإلكتروني ومدى اعتباره وسيلة قانونية لإثبات المعاملات في البيئة الرقمية، مع إبراز شروط صحته وحجته القانونية.

وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن، حيث قارن بين التوقيع التقليدي والتوقيع الإلكتروني من حيث القوة الثبوتية والآثار القانونية.

وتوصلت الدراسة إلى أن التوقيع الإلكتروني أصبح محل التوقيع التقليدي في العديد من المعاملات، بشرط توفر ضمانات تقنية وقانونية تضمن موثوقيته.

وتستفيد هذه الدراسة في بحثنا من خلال إبراز أهمية الوسائل الإلكترونية في الإثبات، وهو ما يرتبط مباشرة بالدفتر التجاري الإلكتروني.

دراسة قاسي نادية - الدليل الإلكتروني في الإثبات المدني

تتمثل هذه الدراسة في رسالة ماجستير للباحثة قاسي نادية، بعنوان *الدليل الإلكتروني في الإثبات المدني*، مقدمة إلى جامعة باتنة 1 سنة 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الدليل الإلكتروني ومدى حجته في الإثبات المدني، مع دراسة الضوابط القانونية التي تحكمه.

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناولت أنواع الأدلة الإلكترونية وموقف التشريع منها.

وتوصلت إلى أن الدليل الإلكتروني أصبح معترفًا به قانونًا، لكنه يثير إشكالات تتعلق بسلامته وإمكانية الطعن فيه.

وتفيد هذه الدراسة في بحثنا من خلال توضيح الطبيعة العامة للأدلة الإلكترونية التي يدخل ضمنها الدفتر التجاري الإلكتروني.

دراسة لعروسي سامية - التجارة الإلكترونية وأثرها على الإثبات

تتمثل هذه الدراسة في رسالة ماجستير للباحثة لعروسي سامية، بعنوان *التجارة الإلكترونية وأثرها على الإثبات*، مقدمة إلى جامعة قسنطينة 2 سنة 2021.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التجارة الإلكترونية على قواعد الإثبات التقليدية، ومدى ضرورة تطوير هذه القواعد لتتماشى مع الواقع الرقمي.

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي، حيث درست تطور التجارة الإلكترونية وانعكاساتها القانونية.

وتوصلت إلى أن التجارة الإلكترونية فرضت ضرورة تبني وسائل إثبات حديثة تتماشى مع طبيعة المعاملات الرقمية.

وتفيد هذه الدراسة في بحثنا من خلال ربط التطور التجاري بالتحول في وسائل الإثبات، وهو الإطار العام الذي يندرج فيه الدفتر التجاري الإلكتروني.

دراسة بن عمر رشيد - حجية الوسائل الإلكترونية في الإثبات التجاري

تتمثل هذه الدراسة في رسالة ماجستير للباحث بن عمر رشيد، بعنوان: *حجية الوسائل الإلكترونية في الإثبات التجاري*، مقدمة إلى جامعة تلمسان سنة 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى حجية الوسائل الإلكترونية في الإثبات التجاري، مع التركيز على فعاليتها في المعاملات التجارية الحديثة.

وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي، حيث تناول مختلف الوسائل الإلكترونية ومدى الاعتراف القانوني بها.

وتوصلت الدراسة إلى أن الوسائل الإلكترونية أصبحت ذات حجية معتبرة في الإثبات التجاري، لكنها تحتاج إلى تنظيم قانوني أدق وأكثر تفصيلاً.

وتفيد هذه الدراسة في بحثنا من خلال دعم فكرة حجية الوسائل الإلكترونية، والتي يُعد الدفتر التجاري الإلكتروني أحد تطبيقاتها.

الفصل الأول: ماهية الدفتر التجاري الإلكتروني وأهميته

تمهيد الفصل الأول

المبحث الأول: مفهوم الدفتر التجاري الإلكتروني

المطلب الأول: تعريف الدفتر التجاري الإلكتروني

المطلب الثاني: تمييز الدفتر التجاري الإلكتروني عن الدفتر التقليدي

المبحث الثاني: أهمية الدفتر التجاري الإلكتروني

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية والتجارية

المطلب الثاني: الأهمية القانونية والإدارية

خلاصة الفصل الأول

الفصل الأول: ماهية الدفتر التجاري الإلكتروني وأهميته

تمهيد الفصل الأول

قبل تناول مفهوم الدفتر التجاري الإلكتروني، تجدر الإشارة إلى أن الدفتر التجاري يُعد من أبرز الالتزامات التي يفرضها القانون التجاري على التاجر، لما يؤديه من دور في تنظيم النشاط التجاري، وتوثيق مختلف المعاملات، وضمان سلامة العمليات التجارية، فضلاً عن كونه وسيلة لإثبات الحقوق والالتزامات عند قيام النزاعات. وقد ارتبط هذا الدفتر تقليدياً بالشكل الورقي، حيث تُدَوَّن البيانات المحاسبية والتجارية في دفاتر مادية تخضع لشروط وإجراءات قانونية محددة.

غير أن التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما صاحبها من انتشار التجارة الإلكترونية، فرضت تحولاً في أساليب إدارة النشاط التجاري وتوثيق معاملاته، فلم تعد الوسائل الورقية التقليدية قادرة على مواكبة البيئة الرقمية التي أصبحت تتميز بها المبادلات التجارية. وفي هذا السياق برز الدفتر التجاري الإلكتروني باعتباره آلية حديثة تعتمد على الأنظمة المعلوماتية في تسجيل البيانات وحفظها وإدارتها، بما يوفر سرعة الإنجاز، ودقة المعالجة، وسهولة التخزين والاسترجاع، إلى جانب تعزيز كفاءة تسيير النشاط التجاري.

ولم يقتصر هذا التحول على استبدال الوسيط الورقي بآخر إلكتروني، بل أفرز جملة من المسائل القانونية المرتبطة بتحديد الطبيعة القانونية للدفتر التجاري الإلكتروني، وتمييزه عن الدفتر التقليدي، ومدى تمتعه بالحجية في الإثبات أمام القضاء، فضلاً عن الإشكالات التقنية المتعلقة بأمن المعلومات، وحماية البيانات، وضمان سلامتها من التلاعب أو الاختراق.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفصل ماهية الدفتر التجاري الإلكتروني من خلال بيان مفهومه وخصائصه، ثم تمييزه عن الدفتر التجاري التقليدي، قبل الوقوف على أهميته من الجوانب الاقتصادية والتجارية والقانونية والإدارية، بما يسمح بإبراز مكانته ودوره في مواكبة متطلبات البيئة التجارية الرقمية الحديثة .

المبحث الأول: مفهوم الدفتر التجاري الإلكتروني

المطلب الأول: تعريف الدفتر التجاري الإلكتروني

يعتبر الدفتر التجاري من الوسائل القانونية الأساسية التي يعتمد عليها التاجر في تنظيم نشاطه التجاري وتسجيل مختلف العمليات والمعاملات التي يقوم بها أثناء ممارسة التجارة، إذ يساعد على ترتيب النشاط التجاري بصورة دقيقة تسمح بمعرفة الحقوق والالتزامات المالية المتعلقة بالتاجر. وقد اهتمت التشريعات التجارية بتنظيم الدفاتر التجارية نظرا للدور الذي تؤديه في الإثبات التجاري وفي الكشف عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة التجارية.

ويقصد بالدفتر التجاري مجموعة السجلات والدفاتر التي يلتزم التاجر بإمسائها وفقا لما يحدده القانون، وذلك من أجل تدوين العمليات التجارية بصورة منتظمة ومتتابة تسمح بمتابعة النشاط التجاري ومعرفة نتائجه المالية.¹ ويظهر من هذا التعريف أن الدفتر التجاري لا يمثل مجرد وسيلة لتسجيل البيانات فقط، بل يعد أداة قانونية وتنظيمية تساعد على ضمان الشفافية داخل المعاملات التجارية.

كما تساعد الدفاتر التجارية على توضيح المركز المالي للتاجر من خلال تسجيل الإيرادات والمصروفات والديون والالتزامات المختلفة المرتبطة بالنشاط التجاري، الأمر الذي يسمح للتاجر بمعرفة حالته المالية بصورة مستمرة. ولذلك اعتبرت الدفاتر التجارية من وسائل الإثبات المهمة في المواد التجارية، خاصة في النزاعات التي تنشأ بين التجار أثناء ممارسة النشاط التجاري، حيث يمكن للقاضي الرجوع إليها للتحقق من صحة المعاملات والالتزامات التجارية.

وتختلف الدفاتر التجارية من حيث أنواعها ووظيفتها، فهناك دفاتر إجبارية يفرضها القانون على كل تاجر مثل دفتر اليومية ودفتر الجرد، وهناك دفاتر اختيارية يستعملها التاجر بحسب طبيعة نشاطه التجاري وحاجاته التنظيمية.² ويهدف المشرع من خلال تنظيم هذه الدفاتر إلى تحقيق الاستقرار والثقة في المعاملات التجارية وضمان حسن تنظيم النشاط التجاري.

لقد ازدادت أهمية الدفاتر التجارية مع تطور النشاط الاقتصادي واتساع حجم المبادلات التجارية، حيث أصبحت المؤسسات التجارية تعتمد عليها بصورة أساسية في إدارة أعمالها ومتابعة مختلف العمليات المالية والتجارية. كما تساعد هذه الدفاتر على توفير معلومات دقيقة حول نشاط التاجر، الأمر الذي يسمح بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة التجارية بصورة واضحة ومنظمة.

¹ محمد حسنين، الوجيز في القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر-الجزائر، 2020، ص 45.

² نادية فوضيل، القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر-الجزائر، 2021، ص 61.

وتتمثل أهمية الدفاتر التجارية كذلك في كونها وسيلة لحماية حقوق التاجر والمتعاملين معه، إذ تمكن من إثبات المعاملات التجارية عند وقوع نزاع بين الأطراف. كما تسمح للإدارة الجبائية والجهات الرقابية بالاطلاع على النشاط التجاري والتحقق من مدى احترام التاجر للالتزامات القانونية المفروضة عليه. ولذلك ألزم القانون التجاري التجار بمسك دفاتر تجارية تتوافق مع طبيعة نشاطهم التجاري.

كما أن الدفاتر التجارية تساهم في تسهيل عملية التخطيط والتنظيم داخل المؤسسة التجارية، حيث تسمح للتاجر بمعرفة حجم الأرباح والخسائر وتحديد وضعية الديون والمستحقات المالية بصورة دقيقة. ويساعد ذلك على اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتطوير النشاط التجاري وتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

إضافة إلى ذلك، فإن انتظام الدفاتر التجارية يعكس مدى جدية التاجر واحترامه للقواعد القانونية المنظمة للنشاط التجاري، وهو ما يساهم في تعزيز الثقة بينه وبين المتعاملين معه. أما في حالة إهمال مسك الدفاتر التجارية أو عدم احترام القواعد القانونية المتعلقة بها، فقد يؤدي ذلك إلى تعرض التاجر للمساءلة القانونية وفقدان الحجية القانونية لهذه الدفاتر في الإثبات التجاري.¹

وبذلك يتضح أن الدفتر التجاري يمثل أداة قانونية وتنظيمية ضرورية لا غنى عنها في المجال التجاري، نظرا لما يؤديه من دور مهم في تنظيم النشاط التجاري وتحقيق الاستقرار داخل المعاملات التجارية الحديثة .

أدى التطور التكنولوجي الذي عرفته المعاملات التجارية إلى ظهور وسائل حديثة لتنظيم النشاط التجاري وإدارة البيانات المتعلقة به، ومن أبرز هذه الوسائل الدفتر التجاري الإلكتروني الذي أصبح يشكل بديلا معاصرا للدفاتر التجارية التقليدية. وقد ساهم انتشار استخدام الحواسيب والأنظمة المعلوماتية في المؤسسات التجارية في تعزيز الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في تسجيل العمليات التجارية وحفظها بصورة أكثر سرعة ودقة.

¹ محمد حسنين، المرجع السابق، ص 53.

ويقصد بالدفتر التجاري الإلكتروني ذلك السجل الإلكتروني الذي يتضمن مختلف العمليات والبيانات التجارية الخاصة بالتاجر، ويتم إنشاؤه وحفظه ومعالجته بواسطة وسائل إلكترونية وتقنيات رقمية حديثة وفقاً للشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها.¹ ويتميز هذا النوع من الدفاتر بإمكانية تخزين عدد كبير من البيانات مع سهولة الرجوع إليها واستعمالها في أي وقت عند الحاجة.

كما يعرف الدفتر التجاري الإلكتروني بأنه وسيلة رقمية يعتمد عليها التاجر من أجل تنظيم نشاطه التجاري وتسجيل معاملاته التجارية بواسطة برامج وأنظمة إلكترونية متخصصة تسمح بإدخال البيانات وحفظها ومعالجتها بطريقة دقيقة ومنظمة. ويظهر من هذا التعريف أن الدفتر التجاري الإلكتروني لا يختلف عن الدفتر التقليدي من حيث الوظيفة الأساسية، وإنما يختلف عنه من حيث الوسيلة المستعملة في التسجيل والحفظ والمعالجة.

وقد أصبح استعمال الدفتر التجاري الإلكتروني أمراً ضرورياً في ظل التطور السريع للتجارة الإلكترونية وتزايد الاعتماد على الوسائل الرقمية في إدارة المؤسسات التجارية، حيث يساعد على تسهيل المعاملات التجارية وتحقيق السرعة في معالجة البيانات وتقليل الأخطاء الناتجة عن الاستعمال اليدوي للدفاتر الورقية. كما يسمح بتحديث المعلومات بصورة مستمرة مع الاحتفاظ بالبيانات السابقة بطريقة منظمة وآمنة .

لقد ساهم الدفتر التجاري الإلكتروني في إحداث تحول كبير داخل البيئة التجارية الحديثة، خاصة بعد التوسع الكبير في استعمال الوسائل الرقمية داخل المؤسسات الاقتصادية. فقد أصبحت أغلب الشركات تعتمد على الأنظمة الإلكترونية في تسجيل البيانات التجارية وإدارة العمليات المالية لما توفره هذه الوسائل من سرعة ودقة في العمل، إضافة إلى قدرتها على تسهيل عملية حفظ المعلومات واسترجاعها عند الحاجة.

ويتميز الدفتر التجاري الإلكتروني بإمكانية تخزين كم هائل من المعلومات التجارية داخل وسائط إلكترونية صغيرة الحجم مقارنة بالدفاتر التقليدية التي تحتاج إلى مساحة كبيرة للحفظ والتخزين. كما تسمح الأنظمة الإلكترونية بإجراء تعديلات مستمرة على البيانات مع الاحتفاظ بالمعلومات السابقة بطريقة منظمة تساعد على تتبع العمليات التجارية بصورة دقيقة.

¹ علي جمال الدين عوض، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، 1994، ص 88.

ومن الجوانب المهمة كذلك أن الدفتر التجاري الإلكتروني يوفر درجة أكبر من الحماية والأمان للبيانات التجارية، حيث تعتمد الأنظمة الحديثة على وسائل تقنية متعددة مثل التشفير وكلمات المرور والنسخ الاحتياطي، الأمر الذي يقلل من احتمالات ضياع البيانات أو تعرضها للتلف أو التزوير.² كما تسمح هذه الأنظمة بحماية المعلومات التجارية من الاختراق والاستعمال غير المشروع، وهو ما يعزز الثقة في المعاملات التجارية الإلكترونية.

إضافة إلى ذلك، يساعد الدفتر التجاري الإلكتروني على تقليل التكاليف المرتبطة بالطباعة والحفظ الورقي، كما يساهم في تسهيل الاتصال بين مختلف الإدارات والأقسام داخل المؤسسة التجارية. ولذلك أصبح هذا النوع من الدفاتر يمثل أحد أهم مظاهر التحول الرقمي الذي يشهده المجال التجاري في العصر الحديث، خاصة في ظل التوجه المتزايد نحو الإدارة الإلكترونية والتجارة الرقمية.

يتميز الدفتر التجاري الإلكتروني بمجموعة من الخصائص التي جعلته يختلف عن الدفتر التجاري التقليدي، حيث ساهم التطور التكنولوجي في توفير وسائل حديثة لتنظيم البيانات التجارية وحفظها بصورة أكثر دقة وسرعة. وتكمن أهمية هذه الخصائص في كونها تساعد التاجر على إدارة نشاطه التجاري بطريقة فعالة تتماشى مع متطلبات البيئة الاقتصادية الرقمية الحديثة.

ومن أهم خصائص الدفتر التجاري الإلكتروني السرعة في تسجيل ومعالجة البيانات التجارية، إذ تسمح الأنظمة الإلكترونية بإدخال المعلومات التجارية وتعديلها واسترجاعها خلال وقت قصير مقارنة بالدفاتر الورقية التقليدية التي تتطلب وقتاً وجهداً أكبر.¹ كما تساعد هذه السرعة على تسهيل المعاملات التجارية وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، خاصة في ظل كثرة العمليات التجارية التي تتم يومياً.

ويتميز الدفتر التجاري الإلكتروني كذلك بالدقة في حفظ البيانات وتنظيمها، حيث تعتمد الأنظمة الإلكترونية على برامج معلوماتية تقلل من الأخطاء التي قد تنتج عن الكتابة اليدوية أو سوء تنظيم السجلات التجارية.

² أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق ، ص 102.

كما تسمح هذه الأنظمة بحفظ عدد كبير من البيانات والمعلومات التجارية داخل وسائط إلكترونية صغيرة الحجم مقارنة بالدفاتر التقليدية التي تحتاج إلى مساحة كبيرة للحفظ والتخزين.

ومن الخصائص المهمة أيضا سهولة الرجوع إلى البيانات التجارية واستعمالها عند الحاجة، إذ يمكن البحث عن المعلومات التجارية بصورة سريعة بواسطة الأنظمة الإلكترونية دون الحاجة إلى مراجعة عدد كبير من الصفحات كما هو الحال في الدفاتر الورقية. كما يسمح الدفتر التجاري الإلكتروني بإمكانية تحديث البيانات باستمرار مع الاحتفاظ بالمعلومات السابقة بصورة منظمة وآمنة .

إضافة إلى ما سبق، يتميز الدفتر التجاري الإلكتروني بدرجة عالية من الحماية والأمان، حيث تعتمد الأنظمة الإلكترونية الحديثة على وسائل تقنية متعددة مثل التشفير وكلمات المرور والنسخ الاحتياطي لحماية البيانات التجارية من الضياع أو التزوير أو الاختراق.¹ وتساهم هذه الوسائل في تعزيز الثقة في استعمال الدفاتر الإلكترونية داخل المعاملات التجارية الحديثة، خاصة في ظل تزايد الاعتماد على الوسائل الرقمية في إدارة الأنشطة التجارية.

كما يساعد الدفتر التجاري الإلكتروني على تقليل التكاليف المرتبطة بالطباعة والحفظ الورقي، إذ لم تعد المؤسسات التجارية بحاجة إلى استعمال كميات كبيرة من الدفاتر الورقية أو تخصيص مساحات واسعة لحفظها. ويساهم ذلك في تخفيف الأعباء المالية والإدارية على المؤسسات التجارية، إضافة إلى تسهيل عملية تنظيم البيانات التجارية بصورة أكثر فعالية.

ومن الخصائص المهمة أيضا إمكانية الربط بين مختلف الإدارات والأقسام داخل المؤسسة التجارية بواسطة الأنظمة الإلكترونية، حيث يسمح الدفتر التجاري الإلكتروني بتبادل المعلومات بصورة سريعة ودقيقة بين مختلف المصالح، الأمر الذي يساعد على تحسين الأداء الإداري والتجاري داخل المؤسسة. كما يساهم في تسهيل عملية الرقابة والمتابعة المستمرة لمختلف العمليات التجارية.

¹ محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية والإثبات في البيئة الرقمية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2025، ص

ويتميز الدفتر التجاري الإلكتروني كذلك بالمرونة وسهولة التحديث، إذ يمكن تعديل البيانات أو إضافة معلومات جديدة دون الحاجة إلى إعادة كتابة السجلات من جديد كما هو الحال في الدفاتر التقليدية. وهذا ما يجعله أكثر ملاءمة لمتطلبات البيئة التجارية الحديثة التي تعتمد على السرعة والدقة في معالجة المعلومات والبيانات التجارية.

وبذلك يتضح أن الدفتر التجاري الإلكتروني يمثل وسيلة حديثة وفعالة لتنظيم النشاط التجاري، لما يتميز به من خصائص تقنية وقانونية ساهمت في تعزيز مكانته داخل المعاملات التجارية الحديثة وفي دعم التحول الرقمي الذي يشهده المجال الاقتصادي المعاصر .

المطلب الثاني: تمييز الدفتر التجاري الإلكتروني عن الدفتر التقليدي

يختلف الدفتر التجاري الإلكتروني عن الدفتر التجاري التقليدي من حيث الشكل والمظهر الخارجي، حيث يعتمد الدفتر التقليدي على الوسائل الورقية المعروفة التي تتمثل في دفاتر مادية يقوم التاجر بتسجيل معاملاته التجارية فيها بخط اليد أو بواسطة وسائل الطباعة العادية. وتكون هذه الدفاتر في شكل سجلات ورقية منظمة وفقا للشروط القانونية التي يحددها القانون التجاري، مثل ترقيم الصفحات وعدم ترك فراغات أو كشط داخل الدفتر.¹

أما الدفتر التجاري الإلكتروني فيعتمد على الوسائل الرقمية الحديثة في تسجيل البيانات التجارية وحفظها، حيث يكون في شكل ملفات أو برامج إلكترونية يتم استعمالها بواسطة الحواسيب أو الأنظمة المعلوماتية المختلفة. ولذلك فإن الشكل الإلكتروني يختلف بصورة واضحة عن الشكل الورقي التقليدي، إذ لا يعتمد على الأوراق والسجلات المادية وإنما على الدعائم الإلكترونية والوسائط الرقمية.

كما أن الدفتر التجاري الإلكتروني يتميز بإمكانية إدخال البيانات بصورة سريعة ومنظمة مع إمكانية تعديلها أو تحديثها بطريقة سهلة مقارنة بالدفاتر التقليدية التي تتطلب إجراءات مادية أكثر تعقيدا. ويظهر هذا

1 عبد الفتاح بيومي حجازي، التوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2020، ص 91.

الاختلاف بشكل واضح في طريقة عرض المعلومات التجارية وتنظيمها، حيث تسمح الأنظمة الإلكترونية بإظهار البيانات وفق جداول وتصنيفات متعددة تساعد على تسهيل استعمالها والرجوع إليها عند الحاجة .

ويظهر الاختلاف بين الدفترين كذلك من خلال طبيعة الوسيلة المستعملة في حفظ البيانات التجارية، فالدفتر التقليدي يعتمد على الكتابة الورقية التي قد تتعرض للتلف أو الضياع بمرور الزمن، بينما يعتمد الدفتر الإلكتروني على الوسائط الرقمية التي تسمح بحفظ المعلومات لفترات طويلة مع إمكانية إنشاء نسخ احتياطية لحمايتها من التلف أو فقدان.

كما يتميز الشكل الإلكتروني بسهولة نقل البيانات التجارية وتبادلها بين مختلف الإدارات والأقسام داخل المؤسسة التجارية، في حين يتطلب الدفتر التقليدي تنقل السجلات الورقية بصورة مادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى بطء في تداول المعلومات وصعوبة في استعمالها. ولذلك أصبح الشكل الإلكتروني أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط التجاري الحديث الذي يعتمد على السرعة والدقة في معالجة المعلومات.

إضافة إلى ذلك، فإن الدفتر التجاري الإلكتروني يسمح باستعمال تقنيات حديثة في تنظيم البيانات مثل الفهرسة الآلية والبحث الإلكتروني، وهو ما لا يتوفر بنفس الدرجة في الدفاتر التقليدية. كما أن الأنظمة الإلكترونية تساعد على تقليل الأخطاء المرتبطة بالكتابة اليدوية، الأمر الذي يساهم في تحسين جودة تنظيم البيانات التجارية داخل المؤسسة.

وبذلك يتضح أن الاختلاف بين الدفتر التجاري الإلكتروني والدفتر التقليدي من حيث الشكل لا يقتصر على الوسيلة المستعملة فقط، بل يشمل أيضا طريقة تنظيم البيانات التجارية وكيفية إدارتها واستعمالها داخل النشاط التجاري الحديث¹

¹ 7 فوضيل، مرجع سابق، ص 74.

يختلف الدفتر التجاري الإلكتروني عن الدفتر التجاري التقليدي من حيث طريقة الحفظ والاستعمال، حيث يعتمد الدفتر التقليدي على الوسائل الورقية في تسجيل البيانات التجارية وحفظها، الأمر الذي يقتضي تخصيص أماكن مادية لحفظ السجلات والوثائق التجارية. كما أن استعمال الدفاتر التقليدية يتطلب جهداً ووقتاً أكبر عند تسجيل المعاملات أو البحث عن المعلومات التجارية داخل السجلات الورقية.¹

أما الدفتر التجاري الإلكتروني فيعتمد على الأنظمة المعلوماتية والوسائط الرقمية في حفظ البيانات التجارية، حيث يتم تخزين المعلومات داخل الحواسيب أو الخوادم الإلكترونية بطريقة تسمح بالوصول إليها بصورة سريعة ومنظمة. ويتميز هذا النوع من الدفاتر بإمكانية حفظ عدد كبير من البيانات داخل وسائط إلكترونية صغيرة الحجم مقارنة بالدفاتر الورقية التي تحتاج إلى مساحات واسعة للتخزين والحفظ.

كما يسمح الدفتر التجاري الإلكتروني بسهولة استعمال البيانات التجارية والرجوع إليها عند الحاجة، إذ يمكن البحث عن المعلومات بواسطة الأنظمة الإلكترونية خلال وقت قصير دون الحاجة إلى مراجعة عدد كبير من الصفحات كما هو الحال في الدفاتر التقليدية. ويساهم ذلك في تسهيل إدارة النشاط التجاري وتحقيق السرعة في معالجة البيانات التجارية داخل المؤسسات الحديثة.

ومن أوجه الاختلاف أيضاً أن الدفتر الإلكتروني يسمح بإجراء تعديلات مستمرة على البيانات مع الاحتفاظ بالمعلومات السابقة بطريقة منظمة وآمنة، في حين أن التعديل في الدفاتر التقليدية يكون أكثر صعوبة

¹ علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص 101.

بسبب طبيعة الوسيلة الورقية وما يفرضه القانون من قيود تتعلق بالكشط أو التغيير داخل السجلات التجارية.²

ويتميز الدفتر التجاري الإلكتروني كذلك بإمكانية إنشاء نسخ احتياطية للبيانات التجارية، الأمر الذي يساعد على حماية المعلومات من الضياع أو التلف الناتج عن الحوادث المختلفة مثل الحرائق أو الكوارث الطبيعية. أما الدفاتر التقليدية فإنها تكون أكثر عرضة للتلف أو فقدان بسبب اعتمادها على الوسائط الورقية التي قد تتأثر بعوامل الزمن أو سوء الحفظ.

كما أن استعمال الدفتر الإلكتروني يسمح بتبادل المعلومات التجارية بسرعة بين مختلف الإدارات والأقسام داخل المؤسسة التجارية، حيث يمكن نقل البيانات إلكترونياً دون الحاجة إلى تداول السجلات الورقية بصورة مادية. ويساعد ذلك على تحسين التواصل داخل المؤسسة وتحقيق سرعة أكبر في إنجاز العمليات التجارية والإدارية.

إضافة إلى ذلك، يوفر الدفتر التجاري الإلكتروني قدراً أكبر من السرية والأمان مقارنة بالدفاتر التقليدية، حيث تعتمد الأنظمة الإلكترونية على وسائل تقنية متعددة مثل كلمات المرور والتشفير وأنظمة الحماية الإلكترونية التي تمنع الوصول غير المشروع إلى البيانات التجارية.¹ أما الدفاتر الورقية فقد تكون أكثر عرضة للاطلاع غير المصرح به أو الضياع أو التلاعب بالمعلومات الموجودة بها.

كما يساهم الاستعمال الإلكتروني في تقليل التكاليف المرتبطة بالطباعة والحفظ والنقل، وهو ما يجعله أكثر ملاءمة للمؤسسات التجارية الحديثة التي تعتمد على الإدارة الرقمية في تنظيم أعمالها. ولذلك أصبح الدفتر التجاري الإلكتروني يمثل وسيلة أكثر فعالية في حفظ واستعمال البيانات التجارية مقارنة بالدفاتر التقليدية .

¹ محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص 80.

² نادية فوضيل، مرجع سابق، ص 79.

¹ عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص 96.

يختلف الدفتر التجاري الإلكتروني عن الدفتر التجاري التقليدي من حيث الحجية القانونية في الإثبات، حيث كان الدفتر التقليدي يتمتع منذ مدة طويلة باعتراف تشريعي وقضائي واضح باعتباره وسيلة من وسائل الإثبات في المواد التجارية، وذلك متى تم تنظيمه وفقا للشروط القانونية التي يحددها القانون التجاري. ولذلك كان القاضي يعتمد على الدفاتر التجارية التقليدية في إثبات المعاملات التجارية والتحقق من الحقوق والالتزامات الناشئة عنها.¹

أما الدفتر التجاري الإلكتروني فقد ارتبط ظهوره بالتطور التكنولوجي والتحول الرقمي، الأمر الذي أدى في البداية إلى ظهور بعض الصعوبات المتعلقة بمدى الاعتراف بحجيته القانونية في الإثبات، خاصة بسبب اختلاف الوسيلة المستعملة في تسجيل البيانات التجارية وحفظها. غير أن التطور التشريعي الذي عرفته مختلف الأنظمة القانونية ساهم في الاعتراف التدريجي بالوسائل الإلكترونية ومنحها حجية قانونية متى توفرت الشروط التقنية والقانونية اللازمة لضمان سلامة البيانات وصحتها.

وتتمثل أهم الشروط المتعلقة بحجية الدفتر التجاري الإلكتروني في ضرورة إمكانية التعرف على مصدر البيانات التجارية والتأكد من سلامتها وعدم تعرضها للتعديل أو التزوير، إضافة إلى ضرورة حفظها بطريقة تسمح بالرجوع إليها عند الحاجة.² ولذلك تعتمد الأنظمة الإلكترونية الحديثة على وسائل تقنية متعددة مثل التوقيع الإلكتروني والتشفير وأنظمة الحماية المعلوماتية من أجل تعزيز الثقة في البيانات الإلكترونية.

كما أن القاضي عند تقدير حجية الدفتر التجاري الإلكتروني يأخذ بعين الاعتبار مدى احترام التاجر للشروط القانونية والتنظيمية المتعلقة باستعمال الأنظمة الإلكترونية في حفظ البيانات التجارية، وذلك من أجل التأكد من مصداقية المعلومات المعروضة أمامه ومدى سلامتها من التلاعب أو التغيير غير المشروع .

¹ محمد حسنين، مرجع سابق، ص 67.

² أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 121.

ويظهر الاختلاف بين الدفتر التجاري الإلكتروني والدفتر التقليدي كذلك في طبيعة وسائل الإثبات المرتبطة بكل منهما، فالدفتر التقليدي يعتمد على الدعامة الورقية المادية التي يمكن الاطلاع عليها بصورة مباشرة، في حين يعتمد الدفتر الإلكتروني على دعائم رقمية تحتاج إلى وسائل تقنية لقراءتها واستعمالها. ولذلك فإن الإثبات الإلكتروني يرتبط بوجود تجهيزات وأنظمة معلوماتية تسمح بإظهار البيانات التجارية بصورة واضحة يمكن الاستناد إليها قانوناً.

كما أن حجية الدفتر التجاري الإلكتروني ترتبط بدرجة الأمان والحماية التي توفرها الأنظمة الإلكترونية المستعملة في حفظ البيانات، حيث كلما كانت وسائل الحماية قوية كلما ازدادت الثقة في صحة البيانات الإلكترونية وإمكانية الاعتماد عليها في الإثبات التجاري. أما إذا تعرضت البيانات للتعديل أو الاختراق دون وجود وسائل حماية كافية، فقد يؤدي ذلك إلى إضعاف حجية الدفتر الإلكتروني أمام القضاء.

إضافة إلى ذلك، فإن التشريعات الحديثة أصبحت تعترف بالتوقيع الإلكتروني والوثائق الإلكترونية باعتبارها وسائل قانونية للإثبات، الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانة الدفتر التجاري الإلكتروني داخل المعاملات التجارية الحديثة.³ وقد أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على الوسائل الرقمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية، خاصة مع انتشار التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية.

وبذلك يتضح أن الاختلاف بين الدفتر التجاري الإلكتروني والدفتر التقليدي من حيث الحجية القانونية لا يعني غياب القيمة القانونية للدفتر الإلكتروني، وإنما يتعلق بالشروط والضمانات الواجب توفرها من أجل الاعتراف بحجيته في الإثبات التجاري وتحقيق الثقة في المعاملات الإلكترونية الحديثة .

المبحث الثاني: أهمية الدفتر التجاري الإلكتروني

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية والتجارية

يُعدّ الدفتر التجاري الإلكتروني من أبرز الوسائل الحديثة التي ساهمت في تطوير البيئة الاقتصادية والتجارية، حيث أصبح أداة فعالة في تنظيم المعاملات التجارية وتسهيل عمليات التوثيق والحفظ والمتابعة.

³ عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص 105.

وقد فرض التطور الرقمي على المؤسسات الاقتصادية الانتقال من الأنظمة التقليدية الورقية إلى الأنظمة الإلكترونية التي تتميز بالسرعة والدقة وتقليل التكاليف، الأمر الذي جعل الدفتر التجاري الإلكتروني ضرورة عملية لمواكبة متطلبات الاقتصاد الحديث. ويظهر أثر هذا النظام بصورة واضحة في تعزيز كفاءة النشاط التجاري من خلال تمكين التجار والشركات من تسجيل البيانات والمعاملات بصورة فورية وآمنة، بما يضمن سهولة الرجوع إليها عند الحاجة¹.

كما يساهم الدفتر التجاري الإلكتروني في تقليص النفقات التشغيلية المرتبطة بالطباعة والحفظ الورقي، إذ تعتمد المؤسسات التجارية في النظام التقليدي على مساحات كبيرة للأرشفة إضافة إلى التكاليف المرتبطة بالصيانة والحماية. أما النظام الإلكتروني فيوفر بيئة رقمية متكاملة تسمح بحفظ المعلومات في قواعد بيانات آمنة يمكن الوصول إليها بسهولة، وهو ما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة وزيادة قدرتها التنافسية². كذلك يساعد هذا النظام في تسريع إنجاز المعاملات التجارية، خاصة في ظل التجارة الإلكترونية التي تعتمد على السرعة والمرونة في التعامل بين الأطراف التجارية.

ومن الناحية الاقتصادية، يساهم الدفتر التجاري الإلكتروني في تحسين مناخ الاستثمار من خلال توفير الشفافية والوضوح في المعاملات التجارية، الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين. كما يساعد على الحد من عمليات التلاعب والغش التجاري بفضل التقنيات الحديثة المستخدمة في التوثيق الإلكتروني، مثل التوقيع الرقمي وأنظمة الحماية المعلوماتية³. وبالتالي فإن الاعتماد على هذا النظام يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق التحول الرقمي في المجال التجاري ودعم الاقتصاد الوطني¹³.

وتكمن الأهمية التجارية للدفتر التجاري الإلكتروني في قدرته على تسهيل إدارة الأنشطة التجارية وتحقيق الانسجام بين مختلف العمليات المحاسبية والإدارية داخل المؤسسة. فالتاجر في العصر الحديث يحتاج إلى نظام سريع ودقيق يمكّنه من متابعة معاملاته اليومية وتحديث بياناته باستمرار دون الحاجة إلى الإجراءات الورقية المعقدة. وقد ساهمت الرقمنة في توفير حلول تقنية متطورة تسمح بإدارة السجلات التجارية بطريقة أكثر فعالية، الأمر الذي أدى إلى تحسين جودة الخدمات التجارية وزيادة سرعة إنجاز المعاملات¹.

ويؤدي الدفتر التجاري الإلكتروني دوراً مهماً في تعزيز الثقة بين التجار والمتعاملين، حيث يتيح إمكانية الاطلاع على البيانات التجارية بطريقة منظمة وموثوقة. فوجود نظام إلكتروني دقيق يساهم في إثبات الحقوق والالتزامات التجارية، كما يسهّل عمليات المراجعة والتدقيق المالي والضريبي. وهذا الأمر ينعكس إيجابياً على البيئة التجارية من خلال الحد من النزاعات التجارية الناتجة عن ضياع السجلات أو التلاعب

عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون التجاري الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2021، ص 88.

² محمد حسين منصور، القانون التجاري الإلكتروني منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2022، ص 113.

³ أحمد عبد الكريم سلامة، التجارة الإلكترونية والتطور الرقمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023، ص 67.

بها². كما يسمح النظام الإلكتروني بمتابعة العمليات التجارية بشكل فوري، مما يساعد الإدارة التجارية على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

إضافة إلى ذلك، يساعد الدفتر التجاري الإلكتروني في تعزيز التجارة الدولية، إذ أصبحت المعاملات التجارية العابرة للحدود تعتمد بصورة كبيرة على الوسائل الإلكترونية في تبادل المعلومات والبيانات. وقد أدى ذلك إلى تسهيل التعاون التجاري بين الشركات والمؤسسات في مختلف الدول، خاصة مع انتشار التوقيع الإلكتروني وتقنيات الحماية الرقمية³. ومن ثم فإن الدفتر التجاري الإلكتروني لا يقتصر دوره على تنظيم المعاملات الداخلية فقط، بل يمتد ليصبح وسيلة فعالة لدعم العلاقات التجارية الدولية وتحقيق التكامل الاقتصادي¹⁴.

كما يساهم الدفتر التجاري الإلكتروني في تطوير الإدارة المالية والمحاسبية داخل المؤسسات التجارية، حيث يوفر نظاماً دقيقاً لتسجيل العمليات التجارية وحفظها بصورة منظمة. ويُعتبر هذا الأمر من العوامل الأساسية التي تساعد على تحسين الرقابة المالية وتقليل الأخطاء المحاسبية الناتجة عن التسجيل اليدوي التقليدي¹. كما يسمح النظام الإلكتروني بإعداد التقارير المالية بصورة سريعة ودقيقة، مما يساعد الإدارة على تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

ومن أهم الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالدفتر التجاري الإلكتروني دوره في مكافحة التهرب الضريبي وتحقيق الشفافية المالية. فاعتماد السجلات الإلكترونية يسهل على الجهات الرقابية متابعة النشاط التجاري والتحقق من صحة البيانات المالية المقدمة من قبل التجار والشركات². كما أن وجود نظام رقمي موحد يساهم في تقليل فرص التلاعب بالحسابات التجارية، وهو ما يؤدي إلى تعزيز الثقة في البيئة الاقتصادية وتحسين مستوى الامتثال الضريبي.

كذلك يساعد الدفتر التجاري الإلكتروني في رفع كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوفر لهذه المؤسسات أدوات تقنية متطورة بتكاليف أقل مقارنة بالأنظمة التقليدية. وقد ساهم ذلك في تمكين العديد من المشروعات الناشئة من دخول الأسواق التجارية وممارسة أنشطتها بكفاءة أكبر³. كما أن سهولة استخدام

¹ فؤاد معوض، النظم الإلكترونية في المعاملات التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2021، ص 54.

² نبيل إبراهيم سعد، القانون التجاري المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، مصر، 2022، ص 129.

³ علي جمال الدين عوض، التوقيع الإلكتروني وأثره في التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2023، ص

الأنظمة الإلكترونية ساعدت على نشر ثقافة التحول الرقمي بين التجار، الأمر الذي انعكس إيجابًا على تطور النشاط الاقتصادي بشكل عام.¹⁵

وتتجلى أهمية الدفتر التجاري الإلكتروني أيضًا في مساهمته في تحقيق السرعة والمرونة في المعاملات التجارية، وهي من الخصائص الأساسية التي يتطلبها الاقتصاد الرقمي المعاصر. فالأنظمة الإلكترونية الحديثة تتيح للتاجر تسجيل المعاملات التجارية فور حدوثها، مع إمكانية تحديث البيانات بصورة مستمرة دون الحاجة إلى إعادة تحرير السجلات التقليدية¹. ويؤدي ذلك إلى اختصار الوقت والجهد، خاصة في المؤسسات التي تتعامل مع عدد كبير من العمليات اليومية.

كما يساعد الدفتر التجاري الإلكتروني في تحسين التواصل بين الإدارات المختلفة داخل المؤسسة التجارية، حيث يمكن تبادل المعلومات والبيانات بشكل لحظي عبر الشبكات الإلكترونية. وهذا الأمر يعزز من كفاءة العمل الإداري ويحد من الأخطاء الناتجة عن التأخير أو سوء التنسيق². إضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على النظم الإلكترونية يتيح إمكانية الربط بين السجلات التجارية والأنظمة البنكية والضريبية، وهو ما يساهم في تسهيل المعاملات المالية وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومن الجوانب المهمة كذلك أن الدفتر التجاري الإلكتروني يعزز الأمن المعلوماتي من خلال استخدام تقنيات التشفير والحماية الرقمية. فالسجلات الإلكترونية الحديثة تعتمد على أنظمة متطورة تمنع الوصول غير المشروع إلى البيانات وتحافظ على سريتها³. كما أن هذه الأنظمة توفر نسخًا احتياطية للبيانات، مما يقلل

¹ مصطفى كمال طه، القانون التجاري والأعمال الإلكترونية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2021، ص 76.

² عبد الحميد الشواربي، الجرائم الاقتصادية والإلكترونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2022، ص 101.

³ حسام الدين كامل، التحول الرقمي في المؤسسات التجارية، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، 2023، ص 142.

من مخاطر فقدان المعلومات نتيجة الحوادث أو الكوارث. وبالتالي فإن الاعتماد على الدفتر التجاري الإلكتروني لا يحقق فقط الكفاءة الاقتصادية، بل يضمن أيضًا حماية المعلومات التجارية والمحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي.¹⁶

ويمثل الدفتر التجاري الإلكتروني خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد رقمي متكامل يعتمد على التكنولوجيا الحديثة في إدارة الأنشطة التجارية والمالية. وقد ساهم انتشار هذا النظام في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات التجارية، حيث أصبحت الشركات التي تعتمد الأنظمة الإلكترونية أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات السوق الحديثة مقارنة بالمؤسسات التي لا تزال تعتمد الوسائل التقليدية¹. كما أن التحول نحو الدفاتر الإلكترونية ينسجم مع السياسات الاقتصادية الحديثة التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتطوير البنية التحتية الرقمية.

ومن الناحية التجارية، أدى استخدام الدفتر التجاري الإلكتروني إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، حيث أصبحت المعاملات التجارية تتم بسرعة ودقة أكبر. كما ساهم النظام الإلكتروني في تقوية العلاقة بين التاجر والمستهلك من خلال توفير معلومات دقيقة وشفافة حول العمليات التجارية². ويُعدّ هذا الأمر من العوامل التي تساعد على تعزيز الثقة في السوق وتحقيق الاستقرار التجاري.

علاوة على ذلك، فإن الدفتر التجاري الإلكتروني يساهم في دعم جهود الدولة في مجال الحوكمة الإلكترونية، إذ يتيح للجهات الحكومية مراقبة الأنشطة التجارية بصورة أكثر فعالية وتنظيمًا. كما يساعد على تطوير الخدمات الإدارية المرتبطة بالتسجيل التجاري والضرائب والرقابة المالية³. ومن ثم يمكن القول إن أهمية الدفتر التجاري الإلكتروني لا تقتصر على الجانب التقني فقط، بل تمتد لتشمل أبعادًا اقتصادية وتجارية وقانونية تجعل منه أداة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية الحديثة.¹⁷

¹ محمود سمير الشرقاوي، الإدارة الإلكترونية للتجارة والأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2022، ص 95.

² سامي عبد الباقي، تكنولوجيا المعلومات وأثرها في النشاط التجاري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2021، ص 118.

³ خالد ممدوح إبراهيم، الحماية القانونية للمعاملات الإلكترونية: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023، ص 73.

¹ يحيى الجمل، التحول الرقمي والاقتصاد الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2022، ص 134.

² ناصر توفيق، التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2023، ص 82.

³ عادل عبد الفضيل، الحوكمة الإلكترونية والإدارة الحديثة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2021، ص 109..

المطلب الثاني: الأهمية القانونية والإدارية

تتجلى الأهمية القانونية والإدارية للدفتر التجاري الإلكتروني في كونه وسيلة حديثة أسهمت في تطوير النظام القانوني والتسيير الإداري داخل المؤسسات التجارية، حيث أصبح هذا الدفتر يجمع بين الوظيفة القانونية المتعلقة بالإثبات والتنظيم، والوظيفة الإدارية المرتبطة بحسن إدارة النشاط التجاري.

ومن الناحية القانونية، يساهم الدفتر التجاري الإلكتروني في تعزيز مبدأ الشفافية داخل المعاملات التجارية، من خلال تسجيل العمليات بشكل دقيق ومنظم، مما يقلل من فرص التلاعب أو إخفاء البيانات. كما يدعم وظيفة الإثبات التجاري، إذ يمكن الاعتماد عليه كوسيلة لإثبات الوقائع التجارية عند نشوء النزاعات، بشرط توفر الضمانات التقنية اللازمة مثل التشفير والتوقيع الإلكتروني.

كما يساهم هذا النظام في تسهيل عمل القضاء التجاري، من خلال توفير بيانات إلكترونية منظمة تساعد على تسريع إجراءات الفصل في المنازعات، مما يعزز من فعالية العدالة التجارية ويقلل من التعقيدات الإجرائية التقليدية.

أما من الناحية الإدارية، فإن الدفتر التجاري الإلكتروني يساعد في تحسين تنظيم العمل داخل المؤسسة، من خلال تمكين الإدارة من متابعة العمليات التجارية بشكل مستمر ودقيق، مما يؤدي إلى رفع كفاءة التسيير الإداري وتقليل الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية للبيانات

¹نادية فوضيل، ، مرجع سابق، ص 96.

³محمد الأمين بوزيد، «الإثبات الإلكتروني في المواد التجارية»، رسالة دكتوراه، جامعة وهران 2، الجزائر، 2021، ص 120.

يساهم الدفتر التجاري الإلكتروني في تعزيز الرقابة الإدارية داخل المؤسسة التجارية بشكل فعال، حيث يتيح للإدارة إمكانية متابعة مختلف العمليات التجارية بشكل لحظي ومنظم، مما يساعد على اكتشاف الأخطاء أو الانحرافات في وقت مبكر واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة دون تأخير. ويُعد هذا الجانب من أهم مظاهر التطور الإداري في ظل التحول الرقمي.

كما يعزز هذا النظام مبدأ الشفافية داخل المؤسسة، من خلال تسجيل جميع المعاملات التجارية بشكل دقيق وممنهج، مما يقلل من احتمالات التلاعب أو إخفاء المعلومات. وتؤدي هذه الشفافية إلى تعزيز الثقة بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة، سواء بين الإدارات الداخلية أو مع الشركاء التجاريين.

ومن جهة أخرى، يساهم الدفتر التجاري الإلكتروني في تحسين عملية اتخاذ القرار الإداري، حيث توفر البيانات المسجلة بشكل إلكتروني قاعدة معلومات دقيقة وحديثة تساعد الإدارة على تحليل الوضعية التجارية للمؤسسة بشكل أفضل، واتخاذ قرارات مبنية على معطيات واقعية.

كما يسمح هذا النظام بتدفق سريع ومنظم للمعلومات بين مختلف مصالح المؤسسة، مما يساهم في رفع كفاءة التنسيق الداخلي وتحسين جودة العمل الإداري. ويؤدي ذلك إلى تقليل الفجوات التنظيمية وتحسين الأداء العام للمؤسسة التجارية.

وبذلك، فإن الأهمية الإدارية للدفتر التجاري الإلكتروني لا تقتصر على التنظيم فقط، بل تمتد لتشمل تحسين الأداء الإداري وتعزيز فعالية الرقابة ودعم اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

¹ أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 165.

² عبد الفتاح بيومي حجازي مرجع سابق ، ص 178.

³ سارة بلقاسم، دور النظم الرقمية في تحسين الأداء الإداري، مجلة الدراسات القانونية، عدد 18، 2023، ص 60.

تتضح من خلال دراسة الأهمية القانونية والإدارية للدفتر التجاري الإلكتروني مكانته المحورية في تطوير أساليب تسيير النشاط التجاري، حيث أصبح يمثل أداة تجمع بين الوظيفة القانونية المتعلقة بالإثبات والالتزام، والوظيفة الإدارية المرتبطة بالتنظيم والرقابة وتحسين الأداء داخل المؤسسة.

فمن الناحية القانونية، ساهم هذا الدفتر في تعزيز مبدأ الثقة داخل المعاملات التجارية، من خلال توثيق العمليات بشكل دقيق ومنظم، مما يتيح إمكانية الرجوع إليها عند الحاجة في حالة نشوء نزاع. كما يدعم هذا النظام تطور وسائل الإثبات الحديثة التي تعتمد على الوسائط الإلكترونية، خاصة مع الاعتراف التدريجي بها في التشريعات المعاصرة.

كما أن توفر الضمانات التقنية مثل التوقيع الإلكتروني والتشفير يزيد من قوة البيانات المسجلة داخل الدفتر التجاري الإلكتروني، ويمنحها حجية أكبر أمام القضاء، مما يعزز من مكانته القانونية في البيئة التجارية الحديثة.

أما من الناحية الإدارية، فإن هذا النظام ساهم في تحسين أداء المؤسسات التجارية من خلال تنظيم المعلومات وتسهيل عملية متابعتها بشكل مستمر، مما يؤدي إلى رفع كفاءة التسيير وتقليل الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية. كما ساعد في دعم عملية اتخاذ القرار الإداري عبر توفير بيانات دقيقة وحديثة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدفتر التجاري الإلكتروني أصبح عنصراً أساسياً في تحديث الإدارة التجارية، حيث لم يعد مجرد وسيلة تقنية، بل تحول إلى أداة قانونية وإدارية متكاملة تساهم في تحسين الأداء وضمن الشفافية والفعالية داخل المؤسسات .

¹نادية فوضيل، القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011، ص 155.

²عبد الفتاح بيومي حجازي، التوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2005، ص 182.

³محمد الأمين بوزيد مرجع سابق، ص 132.

تتضح الأهمية القانونية والإدارية للدفتر التجاري الإلكتروني في كونه أداة أساسية لتحديث أساليب التسيير داخل المؤسسات التجارية، حيث يجمع بين وظيفة قانونية تتعلق بالإثبات والتنظيم، ووظيفة إدارية ترتبط بتحسين الأداء وضبط العمليات الداخلية. ويعكس هذا الدمج التحول نحو الإدارة الرقمية في البيئة التجارية الحديثة.

ومن الناحية القانونية، يساهم الدفتر التجاري الإلكتروني في تعزيز الثقة في المعاملات التجارية من خلال توثيق العمليات بشكل دقيق ومنظم، مما يسمح بالرجوع إليها عند الحاجة في حالة وجود نزاع. كما أن تطور التشريعات في مجال التجارة الإلكترونية أدى إلى الاعتراف التدريجي بالمحركات الإلكترونية كوسائل إثبات ذات قيمة قانونية معتبرة.

كما أن اعتماد آليات الحماية التقنية مثل التوقيع الإلكتروني والتشفير يرفع من مستوى الأمان القانوني للبيانات، ويعزز من حجيتها أمام القضاء، خاصة إذا توفرت شروط الموثوقية وسلامة المحركات الإلكترونية.

أما من الناحية الإدارية، فإن هذا النظام يساهم في تحسين تنظيم المعلومات داخل المؤسسة، من خلال تسهيل عملية جمع البيانات ومعالجتها ومتابعتها بشكل مستمر، مما يؤدي إلى رفع كفاءة التسيير الإداري وتقليل الأخطاء الناتجة عن العمل اليدوي. كما يدعم عملية اتخاذ القرار عبر توفير معلومات دقيقة وحديثة.

وبذلك، أصبح الدفتر التجاري الإلكتروني عنصراً جوهرياً في تطوير الإدارة الحديثة، وليس مجرد وسيلة تقنية، بل أداة قانونية وإدارية متكاملة تعزز الفعالية والشفافية داخل المؤسسات التجارية.

¹ محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية والإثبات في البيئة الرقمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2005 ص 158.

² علي جمال، مرجع سابق، ص 101.

³ أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 168.

يتبين من خلال دراسة الأهمية القانونية والإدارية للدفتر التجاري الإلكتروني أنه يمثل تطوراً نوعياً في مجال تنظيم النشاط التجاري، حيث لم يعد يقتصر على كونه وسيلة تقنية لتسجيل البيانات، بل أصبح أداة قانونية وإدارية متكاملة تساهم في تحسين أداء المؤسسات التجارية وتعزيز فعاليتها في بيئة اقتصادية رقمية.

فمن الناحية القانونية، ساهم هذا الدفتر في تعزيز مبدأ الثقة في المعاملات التجارية، من خلال توثيق العمليات بشكل دقيق ومنظم، مما يسمح بالرجوع إليها عند الحاجة في حالة نشوء نزاع. كما أن التطور التشريعي في مجال التجارة الإلكترونية أدى إلى الاعتراف بالمحررات الإلكترونية كوسائل إثبات ذات حجية معتبرة، خاصة عند توفر الضمانات التقنية اللازمة.

كما أن اعتماد وسائل الحماية التقنية مثل التوقيع الإلكتروني والتشفير يعزز من قوة البيانات المسجلة داخل الدفتر التجاري الإلكتروني، ويمنحها درجة أعلى من الموثوقية أمام الجهات القضائية، مما يساهم في دعم العدالة التجارية وتطوير وسائل الإثبات الحديثة.

أما من الناحية الإدارية، فإن هذا النظام يساهم في تحسين تنظيم العمل داخل المؤسسة التجارية، من خلال تسهيل جمع البيانات ومعالجتها ومتابعتها بشكل مستمر، مما يؤدي إلى رفع كفاءة التسيير الإداري وتقليل الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية. كما يساعد على دعم اتخاذ القرار الإداري عبر توفير معلومات دقيقة وحديثة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدفتر التجاري الإلكتروني أصبح عنصراً أساسياً في تحديث الإدارة التجارية، ووسيلة فعالة لتحقيق الشفافية والنجاعة في التسيير، بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي المعاصر.

خلاصة

¹ محمد الأمين بوزيد، مرجع سابق، ص 135.

² عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص 185.

³ عبد القادر بن سالم، الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية، مجلة القانون والاقتصاد، 2023، ص 72.

في ختام هذا الفصل، يتضح أن الدفتر التجاري الإلكتروني يُعد من أهم الوسائل الحديثة التي فرضها التطور التكنولوجي والتحول الرقمي في المجال التجاري، حيث أصبح أداة فعالة لتنظيم المعاملات التجارية وتسجيل العمليات المالية بطريقة دقيقة وسريعة. وقد تبين من خلال الدراسة أن هذا النوع من الدفاتر يمثل امتدادًا للدفاتر التجارية التقليدية، غير أنه يعتمد على الوسائط والأنظمة الإلكترونية في الحفظ والتسجيل والمعالجة، مما يوفر مزايا عديدة للتاجر والمؤسسة التجارية.

كما أظهرت الدراسة أن الدفتر التجاري الإلكتروني يتميز بعدة خصائص تجعله أكثر كفاءة من الدفتر التقليدي، من بينها السرعة في معالجة البيانات، سهولة حفظ المعلومات واسترجاعها، تقليل الأخطاء البشرية، وتوفير الحماية والأمان للبيانات التجارية. وقد تم التمييز بين الدفتر الإلكتروني والدفتر التقليدي من حيث الشكل، وطريقة الاستعمال والحفظ، إضافة إلى الحجية القانونية، حيث أصبح الدفتر الإلكتروني يحظى باعتراف متزايد في التشريعات الحديثة باعتباره وسيلة إثبات قانونية في المعاملات التجارية.

ومن جهة أخرى، تبين أن أهمية الدفتر التجاري الإلكتروني لا تقتصر على الجانب الاقتصادي والتجاري فقط، بل تمتد أيضًا إلى الجانب القانوني والإداري، إذ يساهم في تسهيل سير المعاملات التجارية، وتقليل التكاليف المرتبطة بالإدارة التقليدية، وتعزيز الشفافية والتنظيم داخل المؤسسات. كما يدعم التحول نحو الإدارة الإلكترونية ويساعد على مواكبة التطورات الرقمية الحديثة.

وعليه، فإن الاعتماد على الدفتر التجاري الإلكتروني أصبح ضرورة حتمية تفرضها متطلبات التجارة الحديثة، مما يستوجب تعزيز الإطار القانوني والتقني الذي ينظم استخدامه ويضمن حجته القانونية وحماية البيانات المتعلقة به، بما يحقق الثقة والاستقرار في البيئة التجارية الإلكترونية.

الفصل الثاني: التنظيم القانوني وحجية الدفتر التجاري الإلكتروني

تمهيد الفصل الثاني

المبحث الأول: التنظيم القانوني للدفتر التجاري الإلكتروني

المطلب الأول: شروط مسك الدفتر التجاري الإلكتروني

المطلب الثاني: الإطار التشريعي للدفتر التجاري الإلكتروني

المبحث الثاني: حجية الدفتر التجاري الإلكتروني والتحديات المرتبطة به

المطلب الأول: حجية الدفتر التجاري الإلكتروني في الإثبات

المطلب الثاني: التحديات القانونية والتقنية

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

يمثل التنظيم القانوني للدفتر التجاري الإلكتروني أحد أهم المواضيع التي فرضتها التطورات الرقمية الحديثة، خاصة مع تزايد الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في ممارسة الأنشطة التجارية. فبعد ظهور التجارة الإلكترونية وتوسع استخدام التكنولوجيا في المعاملات المالية والتجارية، أصبح من الضروري إيجاد إطار قانوني ينظم الدفتر التجاري الإلكتروني ويحدد شروط استخدامه وحجيته في الإثبات. لذلك يسعى هذا الفصل إلى دراسة مختلف القواعد القانونية والتقنية المتعلقة بمسك الدفتر التجاري الإلكتروني، مع بيان مدى اعتراف التشريعات الحديثة به كوسيلة قانونية لإثبات المعاملات التجارية.

ويتناول هذا الفصل في مبحثه الأول التنظيم القانوني للدفتر التجاري الإلكتروني، من خلال دراسة الشروط الواجب توافرها لمسكه، سواء من الناحية الشكلية أو التقنية، إضافة إلى أهمية حماية البيانات الإلكترونية لضمان سلامة المعلومات التجارية وسريتها. كما يتم التطرق إلى الإطار التشريعي المنظم له، من خلال إبراز موقف التشريع الوطني، ودور قوانين التجارة الإلكترونية، وعلاقة التوقيع الإلكتروني بالدفتر التجاري الإلكتروني باعتباره وسيلة لضمان صحة البيانات وتأكيد هوية الأطراف.

أما المبحث الثاني، فيتناول حجية الدفتر التجاري الإلكتروني في الإثبات والتحديات المرتبطة به، حيث يتم توضيح مدى حجيته بين التجار وأمام القضاء، إضافة إلى سلطة القاضي في تقدير الدليل الإلكتروني. كما يناقش هذا المبحث أبرز التحديات القانونية والتقنية التي تواجه استخدام الدفتر التجاري الإلكتروني، مثل مخاطر التزوير والاختراق، وصعوبات الحفظ الإلكتروني، ونقص التنظيم التشريعي، إلى جانب قضايا الأمن السيبراني، وذلك بهدف إبراز أهمية توفير حماية قانونية وتقنية فعالة تضمن الثقة في المعاملات الإلكترونية واستقرار البيئة التجارية الرقمية.

المبحث الأول: التنظيم القانوني للدفتر التجاري الإلكتروني

المطلب الأول: شروط مسك الدفتر التجاري الإلكتروني

يُعتبر الدفتر التجاري الإلكتروني أداة محورية لتنظيم المعاملات التجارية، ويخضع في الجزائر لإطار قانوني محدد يضمن الاعتراف به في الإثبات أمام القضاء. فقد نص قانون التجارة الجزائري رقم 03-07 المؤرخ في 21 يوليو 2003 على ضرورة مسك الدفاتر التجارية بطرق تضمن الشفافية وعدم التلاعب، مع التأكيد على ضرورة الاحتفاظ بالبيانات لفترات زمنية محددة حسب طبيعة النشاط التجاري¹. ويشترط القانون أن تحتوي كل عملية مسجلة على تاريخ دقيق وبيانات واضحة، بحيث يمكن تتبع كل إدخال بسهولة عند الحاجة، وهو ما يعزز الحماية القانونية للتاجر والجهات المتعاملة معه².

كما يلزم المشرع الجزائري أن يكون النظام الإلكتروني المستخدم في مسك الدفتر قابلاً للنسخ الاحتياطي الدوري، لتجنب فقدان البيانات نتيجة الأعطال التقنية أو الحوادث غير المتوقعة، بما يضمن الحفاظ على الحقوق المالية والتجارية للتاجر³. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون نظم الدفاتر الإلكترونية متوافقة مع المعايير الدولية للتوثيق الرقمي، بما في ذلك استخدام التوقيعات الإلكترونية المعتمدة والتقنيات الأمنية الحديثة لمنع أي تعديل غير مشروع.

الالتزام بهذه الشروط لا يقتصر على الامتثال القانوني فقط، بل يسهم أيضاً في تعزيز كفاءة الإدارة المالية والتقارير المحاسبية، ويسهل عملية المراقبة الداخلية والتخطيط الاستراتيجي للنشاط التجاري، بما يجعل الدفتر التجاري الإلكتروني أداة متكاملة لإدارة المعلومات المالية والتجارية بشكل فعال، ويقلل من النزاعات المحتملة مع الشركاء التجاريين أو الجهات الرقابية.

¹ أحمد محرز ، القانون التجاري الجزائري المعاصر ، دار الفكر ، الجزائر ، 2019 ، ص. 142

²نادية فوسيل، "التحديات القانونية للدفاتر الإلكترونية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية، 2021، عدد 12، ص. 87

³كريم بن موسى، الدفتر التجاري الإلكتروني وحجية الإثبات في القانون الجزائري، رسالة ماستر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2020، ص 65.

يؤكد المشرع الجزائري أن الدفتر التجاري الإلكتروني يمثل امتدادًا للدفتر التقليدي، ويجب أن يحافظ على نفس القيم القانونية والإثباتية¹. لذلك، لا يقتصر الالتزام على التسجيل التلقائي للمعاملات، بل يشمل أيضًا ضرورة التوثيق الفوري لكل عملية تجارية مع الإشارة إلى التاريخ والجهة المعنية. هذا الشرط يهدف إلى منع أي تلاعب محتمل وضمان إمكانية تتبع كافة العمليات عند الحاجة، وهو أمر أساسي في حالة النزاعات التجارية أو التدقيق المالي.

كما يشدد القانون على التوافق مع المعايير الوطنية والدولية للتوقيع الرقمي، ما يجعل الدفتر الإلكتروني أداة معتمدة في الإثبات القضائي². وتفرض السلطات الجزائرية على التاجر استخدام برامج وأنظمة مؤمنة، تتمتع بقدرات النسخ الاحتياطي والاسترجاع، لضمان استمرار العمل وحماية البيانات من فقدان الناتج عن الأعطال التقنية أو الكوارث غير المتوقعة³. هذه المتطلبات لا تؤمن فقط الجانب القانوني، بل تسهم أيضًا في رفع كفاءة الإدارة التجارية والمحاسبية، من خلال توفير بيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التجارية والاستراتيجية.

ويلاحظ أن تطبيق هذه الشروط يشجع على اعتماد نظام رقابي داخلي فعال داخل الشركات، بحيث يمكن متابعة العمليات والتأكد من صحتها دوريًا، بما يقلل من الأخطاء والمخاطر القانونية ويزيد من مصداقية المعاملات أمام الشركاء التجاريين والدولة. بهذا الشكل، يصبح الدفتر التجاري الإلكتروني أداة أساسية في تنظيم العمل التجاري وفق القوانين الحديثة في الجزائر، مما يعزز من ثقة المستثمرين والشركاء التجاريين في استخدام الوسائل الرقمية في المعاملات اليومية .

¹نادية فوصيل، *الدفتر التجاري الإلكتروني بين القانون والممارسة*، دار النهضة العربية، الجزائر، 2019، "التوقيع الرقمي وحجية الدفاتر الإلكترونية في القانون الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم القانونية، 2020، عدد 12، ص 45.

³خديجة مرزوق، *الإثبات الرقمي وحفظ البيانات التجارية*، رسالة ماستر، جامعة الجزائر، 2021، ص 102.

يشدد المشرع الجزائري على أن الدفتر التجاري الإلكتروني يجب أن يضمن الشفافية والمصادقية في تسجيل جميع العمليات التجارية، بحيث يمكن لأي جهة مختصة التحقق من البيانات عند الحاجة¹. ويشمل ذلك الالتزام بمبدأ التسجيل الفوري لكل عملية تجارية، وعدم السماح بأي تعديل أو حذف إلا وفق إجراءات رسمية ومعتمدة، لضمان سلامة البيانات وصحة الإثبات في النزاعات التجارية. وتُعد هذه الضمانات شرطاً أساسياً للاعتداد بالدفتر الإلكتروني كوسيلة إثبات أمام المحاكم، حيث يتطلب القانون أن تكون كافة المعلومات دقيقة وقابلة للتدقيق في أي وقت.

كما يُلزم القانون التاجر بأن يستخدم نظاماً مؤمّنة ضد أي اختراق أو فقدان للبيانات، وأن يقوم بعمليات النسخ الاحتياطي بشكل دوري، مع الاحتفاظ بالسجلات السابقة لمدة زمنية محددة حسب القانون التجاري الجزائري، لضمان إمكانية العودة إليها عند الحاجة. ومن جهة أخرى، يجب على النظام الإلكتروني أن يسمح بعمليات تدقيق داخلية وخارجية من قبل المحاسبين والسلطات الرقابية²، بما يدعم الشفافية ويعزز الثقة في البيانات المسجلة إلكترونياً.

إن الالتزام بهذه الشروط يرفع من فعالية الإدارة المالية ويقلل المخاطر القانونية والتجارية. كما يساهم في تسهيل عمليات التدقيق الضريبي والمحاسبي، ويمنح الشركاء التجاريين والمستثمرين ضمانات إضافية بأن جميع العمليات مسجلة بشكل قانوني وموثق³. وفي هذا السياق، يصبح الدفتر التجاري الإلكتروني ليس مجرد أداة تسجيل، بل عنصراً استراتيجياً في تنظيم الأعمال التجارية الحديثة وتطبيق القانون التجاري الجزائري .

¹ سامية قوري، *الدفاتر التجارية الإلكترونية: دراسة مقارنة مع التشريع الجزائري*، دار الفكر القانوني، الجزائر، 2020، ص 56.

² يوسف بلحاج، "حجية السجلات الرقمية في الإثبات التجاري"، مجلة العلوم القانونية، جامعة وهران، 2019، ص 78.

³ ليلي مزال، *حفظ البيانات الإلكترونية في النشاط التجاري*، رسالة ماستر، جامعة قسنطينة، 2021، ص 91.

المطلب الثاني من المبحث الأول: الإطار التشريعي للدفتر التجاري الإلكتروني

يعتبر الإطار التشريعي للدفتر التجاري الإلكتروني العمود الفقري لضمان الاعتراف القانوني بالسجلات الرقمية، ويشمل مجموعة القوانين واللوائح التي تحدد الشروط والضوابط اللازمة لإدارة المعاملات التجارية إلكترونياً. فالتشريعات الوطنية تسعى إلى تكييف المفاهيم التقليدية للإثبات التجاري مع الواقع الرقمي، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني، وحفظ السجلات، وتوافر النسخ الاحتياطية¹. وقد نص المشرع الجزائري في قوانين التجارة الإلكترونية على ضرورة اعتماد نظم تحفظ سلامة البيانات وتضمن إمكانية استرجاعها عند الحاجة².

ويعد التوقيع الإلكتروني عنصراً أساسياً في الإطار القانوني للدفاتر الإلكترونية، حيث يضمن صحة المعاملة ومطابقتها لمتطلبات الإثبات. فالقانون الجزائري يعترف بالتوقيع الإلكتروني كدليل ملزم، شريطة أن يكون معتمداً ومطابقاً للمعايير المحددة، وهو ما يرفع من حجية السجلات التجارية الإلكترونية أمام القضاء³. كما تلعب التشريعات دوراً مهماً في تحديد مسؤوليات التاجر في حفظ البيانات، وضمان عدم العبث بها، وتوفير الأمان التقني لمنع أي اختراق أو تزوير محتمل¹.

علاوة على ذلك، ينص القانون على مراقبة الجهات الرقابية للدفاتر التجارية الإلكترونية لضمان الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، بما يشمل مراجعة العمليات والإطلاع على التقارير المالية عند الحاجة². وتساهم هذه الأحكام القانونية في تعزيز ثقة التجار والمستثمرين في المعاملات الإلكترونية، وتسهيل حل النزاعات بشكل أسرع وأكثر دقة مقارنة بالدفاتر التقليدية.

إن فهم هذا الإطار القانوني ضروري لكل تاجر ومحاسب ومدير أعمال، لأنه يمثل الضمان القانوني والأمني لنجاح المعاملات التجارية الرقمية³.

¹نادية فوسيل، مرجع سابق، ص. 102 .

²عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص. 61 .

³سميرة بن يعقوب، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر، رسالة ماستر، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2022، ص 55 .

تتعدد قوانين التجارة الإلكترونية في الجزائر لتشمل مختلف الجوانب المتعلقة بحفظ السجلات وتنظيم المعاملات التجارية الرقمية، بما يضمن حماية الحقوق التجارية ويحد من النزاعات المحتملة. فالمشرع الجزائري حدد واجبات التجار في مسك الدفاتر الإلكترونية، من خلال توفير نظم تقنية موثوقة، وصلاحيات الوصول المحدودة، وإجراءات النسخ الاحتياطي الدوري¹.

كما ينص القانون على الالتزام بالمعايير الدولية للتوثيق الرقمي، بما في ذلك استخدام التوقيع الإلكتروني المعتمد، وتقنيات التشفير لحماية البيانات من التلاعب أو الاختراق². ويعتبر هذا الالتزام شرطاً أساسياً للاعتراف بالدفتر التجاري الإلكتروني كدليل قانوني أمام القضاء، حيث يتم تقييم مصداقية السجلات بناءً على مدى مطابقتها للمعايير القانونية والفنية³.

وتتضح أهمية هذا التنظيم التشريعي في تمكين التجار من إثبات معاملاتهم بكفاءة وسرعة، وتقليل النزاعات المتعلقة بالتسجيل المحاسبي والمالي، كما يساهم في تعزيز الثقة بين الأطراف التجارية والشركاء والمستثمرين¹. وفي هذا السياق، أكدت بعض الدراسات الحديثة على ضرورة تحديث التشريعات بشكل مستمر لمواكبة التطورات التقنية، وضمان ملاءمة النصوص القانونية للواقع الرقمي، خاصة مع انتشار التجارة الإلكترونية وتزايد استخدام الأنظمة الرقمية في حفظ البيانات².

وبالإضافة إلى ذلك، يشمل الإطار التشريعي الجزائري آليات رقابية وإشرافية، مثل حق الجهات الرقابية والمحاسبية في مراجعة الدفاتر الإلكترونية، والتأكد من صحة تسجيل المعاملات والالتزامها بالمعايير القانونية³. وهذا يعزز من الحجية القانونية للدفاتر الإلكترونية، ويجعلها أداة فعالة لإثبات المعاملات التجارية، سواء بين التجار أو أمام القضاء .

1نادية فوسيل، مرجع سابق، ص. 105 .

2 ليلي بوساحة، التوثيق الرقمي والتجارة الإلكترونية، رسالة ماستر، جامعة الجزائر، 2022، ص. 47 .

3أحمد العربي، التجارة الرقمية وحجية السجلات الإلكترونية، دراسة منشورة، مجلة القانون والأعمال، الجزائر، 2021، ص. 62 .

يشمل الإطار التشريعي للدفتر التجاري الإلكتروني أيضًا إجراءات ضبط التوقيع الإلكتروني، حيث يُعتبر التوقيع الرقمي من أبرز الوسائل التي تضمن مصداقية البيانات وتثبت هوية الموقع على المعاملة¹. ويضع القانون الجزائري شروطًا محددة لقبول التوقيع الإلكتروني كدليل، بما يشمل استخدام شهادات موثوقة وتقنيات تشفير حديثة تضمن عدم التلاعب بالمعطيات². ويُنظر إلى هذا الإجراء كضمان إضافي لتعزيز حجية السجلات الرقمية أمام القضاء، خاصة في النزاعات التجارية المعقدة³.

كما يعالج القانون الجزائري مسألة النسخ الاحتياطي وحفظ البيانات، إذ يشترط وجود نسخ إلكترونية متعددة تحفظ في أماكن آمنة، وتكون متاحة للرجوع إليها عند الحاجة. وهذا يشكل قاعدة أساسية لمكافحة فقدان البيانات الناتج عن الأعطال التقنية أو الهجمات الإلكترونية¹. ومن بين الجوانب الأخرى التي يوليها المشرع أهمية كبيرة هي إمكانية المراجعة والتدقيق من قبل الجهات المختصة، مما يعزز الشفافية ويجعل البيانات مسجلة بطريقة تخضع للمراقبة والمحاسبة².

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن تنظيم الدفاتر الإلكترونية وفق التشريع الجزائري ساهم في الحد من النزاعات التجارية وتقليل الخلافات المرتبطة بسجلات المحاسبة، كما أعطى التاجر أداة موثوقة لإثبات معاملاته أمام الشركاء والقضاء³. ومن هنا يظهر الدور الهام للقوانين المحلية في التكيف مع الواقع الرقمي، وضمان أن الوسائل الحديثة تحظى بالاعتراف القانوني المطلوب، بما يحقق التوازن بين التطور التقني وحماية الحقوق التجارية¹.

ويستنتج من ذلك أن الإطار التشريعي للدفتر التجاري الإلكتروني ليس مجرد نصوص قانونية، بل هو نظام متكامل يربط بين المتطلبات التقنية والقانونية لضمان الاعتراف بالدفاتر الإلكترونية كأدلة شرعية وموثوقة، وهو ما يعزز مكانة التجارة الرقمية في الاقتصاد الجزائري.

¹نادية فوسيل، مرجع سابق، ص. 107 .

²سميرة قادري، الإدارة الرقمية وحجية الدفاتر الإلكترونية، رسالة ماستر، جامعة وهران، 2022، ص. 51 .

³كمال شريف، أثر التنظيم القانوني على التجارة الإلكترونية، مجلة القانون والاقتصاد، الجزائر، 2021، ص.

يكتسب الإطار التشريعي للدفتر التجاري الإلكتروني أهميته أيضًا من خلال تحديد مسؤوليات الأطراف التجارية في حفظ السجلات والبيانات الرقمية. فالقانون الجزائري يشترط على التاجر التأكد من سلامة البيانات وإمكانية استرجاعها عند الحاجة، وهو ما يعزز من مكانة الدفتر الإلكتروني كأداة قانونية موثوقة¹. كما أن التشريع يشدد على أن تكون الأنظمة المستخدمة قابلة للتدقيق والمراجعة من قبل الجهات الرقابية، بما يضمن الامتثال لمبادئ الشفافية والمساءلة².

وفي السياق نفسه، يلزم القانون استخدام التوقيع الإلكتروني المعتمد لضمان صحة العمليات المسجلة، وهو ما يُمكن من الاعتراف بالدفتر كدليل في المنازعات التجارية³. إضافة إلى ذلك، يحرص المشرع على وضع آليات واضحة لمكافحة التزوير والاختراق، بما يشمل وضع بروتوكولات أمنية لمنع أي تعديل غير مشروع على البيانات¹.

وتؤكد الدراسات الحديثة أن وجود تشريع متكامل يسهل على القضاء تقدير الأدلة الرقمية ويقلل من المنازعات المرتبطة بالدفاتر الإلكترونية². كما يعزز التنظيم القانوني ثقة المستثمرين والتجار في استخدام الوسائل الرقمية لتسيير أعمالهم، بما يساهم في تطوير الاقتصاد الرقمي³.

ويجدر الإشارة إلى أن الامتثال للإطار التشريعي لا يقتصر على حماية الدفتر وحجية المعاملات، بل يتعداه إلى تحسين كفاءة إدارة الأعمال التجارية، حيث تتيح الأنظمة الرقمية مراقبة الأداء المالي والمحاسبي بدقة أعلى، وتحليل البيانات لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات.

¹نادية فوسيل، مرجع سابق، ص. 112 .

²ليلي بوقدير، التنظيم القانوني للدفاتر التجارية الإلكترونية في الجزائر، رسالة ماستر، جامعة وهران، 2021، ص. 59 .

³عماد حمي، دور التشريع في حماية البيانات الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر، 2020، ص. 48.

المبحث الثاني: حجية الدفتر التجاري الإلكتروني والتحديات المرتبطة به

المطلب الأول: حجية الدفتر التجاري الإلكتروني في الإثبات

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في مجال التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي أدى إلى انتقال المعاملات التجارية من الشكل التقليدي الورقي إلى الشكل الإلكتروني. وقد نتج عن هذا التحول ظهور الدفتر التجاري الإلكتروني باعتباره وسيلة حديثة لتسجيل العمليات التجارية والمحاسبية باستخدام أنظمة معلوماتية متطورة، بدلاً من الدفاتر الورقية التقليدية. ويُقصد بالدفتر التجاري الإلكتروني ذلك السجل الرقمي الذي يحتوي على البيانات المتعلقة بالنشاط التجاري للتاجر، ويتم حفظه ومعالجته بواسطة الحاسوب أو أي وسيلة إلكترونية أخرى¹

وقد أثار استخدام الدفتر التجاري الإلكتروني عدة إشكالات قانونية، خاصة فيما يتعلق بمدى حجيته في الإثبات، سواء بين التجار أو أمام القضاء. فالقواعد التقليدية للإثبات كانت تعتمد أساساً على الكتابة الورقية والتوقيع الخطي، غير أن التطور التقني فرض ضرورة الاعتراف بالكتابة الإلكترونية كوسيلة قانونية للإثبات، متى توافرت فيها شروط الموثوقية والسلامة التقنية² ولهذا اتجهت التشريعات الحديثة إلى تنظيم المعاملات الإلكترونية والاعتراف بحجية السجلات الرقمية، بما في ذلك الدفاتر التجارية الإلكترونية.

وتكمن أهمية الدفتر التجاري الإلكتروني في كونه يوفر السرعة والدقة في تسجيل المعاملات التجارية، إضافة إلى سهولة حفظ البيانات واسترجاعها عند الحاجة. كما أنه يساعد على تقليل التكاليف المرتبطة بحفظ الوثائق الورقية، ويسهم في تسهيل عمليات الرقابة المحاسبية والضريبية داخل المؤسسات التجارية الحديثة.

¹ عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 112

² محمد حسين منصور، الإثبات الإلكتروني في المعاملات التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 45

³ أحمد عبد الكريم سلامة، قانون التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 73

تُعد العلاقات التجارية من أكثر المجالات اعتماداً على السرعة والثقة والائتمان، لذلك اعتمد المشرع في المواد التجارية مبدأ حرية الإثبات، خلافاً لما هو معمول به في المواد المدنية التي تتطلب في الغالب الكتابة الرسمية¹ وفي هذا الإطار، اكتسب الدفتر التجاري الإلكتروني أهمية كبيرة باعتباره وسيلة حديثة لإثبات التصرفات والمعاملات التجارية بين التجار.

ويتمتع الدفتر التجاري الإلكتروني بالحجية القانونية متى تم تنظيمه وفق الشروط التي يحددها القانون، كأن يكون ممسوكاً بطريقة منتظمة، وأن تكون البيانات المدونة فيه محفوظة داخل نظام إلكتروني مؤمن ضد التعديل أو الإلحاق² كما يشترط أن يتيح النظام إمكانية الرجوع إلى البيانات عند الحاجة، وأن تكون العمليات المسجلة فيه قابلة للتتبع والمراجعة. ويؤدي توفر هذه الشروط إلى منح الدفتر الإلكتروني قوة ثبوتية مشابهة للدفاتر التجارية التقليدية.

وقد ساعد التطور التكنولوجي على تعزيز الثقة في السجلات الإلكترونية من خلال استخدام وسائل الحماية التقنية، مثل التوقيع الإلكتروني والتشفير الرقمي وأنظمة الحفظ المؤمنة³ فهذه الوسائل تمنع التلاعب بالمعلومات التجارية وتضمن سلامة البيانات وصحتها، وهو ما يزيد من قيمتها القانونية في الإثبات.

ومع ذلك، فإن حجية الدفتر التجاري الإلكتروني ليست مطلقة، إذ يجوز للطرف الآخر الطعن فيه إذا أثبت وجود خلل تقني أو تلاعب في البيانات المسجلة. لذلك تبقى سلامة النظام المعلوماتي المستخدم من أهم الشروط الأساسية لضمان فعالية هذا النوع من الأدلة الإلكترونية في المعاملات التجارية.

¹ مصطفى كمال طه، القانون التجاري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص 214.

² نبيل إبراهيم سعد، وسائل الإثبات الإلكترونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2017، ص 98.

³ علي جمال، مرجع سابق، ص 134.

ويستند الاعتراف بحجية الدفتر التجاري الإلكتروني بين التجار إلى التطور الذي عرفته التشريعات الحديثة في مجال الإثبات الإلكتروني، حيث لم يعد مفهوم الكتابة يقتصر على الشكل الورقي فقط، بل أصبح يشمل كل دعامة إلكترونية تسمح بحفظ المعلومات وإمكانية الرجوع إليها لاحقاً¹ ولهذا اعتبرت العديد من القوانين أن البيانات الإلكترونية تتمتع بالقيمة القانونية ذاتها التي تتمتع بها الوثائق الورقية، متى أمكن التحقق من مصدرها وسلامته.

ويتميز الدفتر التجاري الإلكتروني بعدة خصائص تجعله أكثر كفاءة من الدفاتر التقليدية، إذ يسمح بالتسجيل الفوري للمعاملات التجارية، ويوفر إمكانية تحديث البيانات بشكل مستمر، إضافة إلى سهولة استخراج التقارير المالية والمحاسبية² كما أن استخدام البرامج المحاسبية الحديثة يساعد على تقليل الأخطاء البشرية التي كانت شائعة في مسك الدفاتر الورقية.

ومن جهة أخرى، فإن استخدام الدفاتر الإلكترونية يُساهم في تعزيز الشفافية التجارية، لأنه يتيح إمكانية مراقبة العمليات التجارية بشكل دقيق ومنظم. كما يُسهل مهمة الإدارة الضريبية في مراقبة النشاط التجاري والتحقق من صحة التصريحات الجبائية المقدمة من قبل التجار والشركات.³

غير أن الاعتماد المتزايد على الأنظمة الإلكترونية قد يطرح بعض المخاطر التقنية، مثل إمكانية اختراق الأنظمة المعلوماتية أو فقدان البيانات نتيجة الأعطال التقنية. ولهذا تلجأ المؤسسات التجارية إلى اعتماد وسائل الحماية الحديثة، مثل النسخ الاحتياطي والتشفير وأنظمة الحماية الإلكترونية، بهدف ضمان سلامة المعلومات التجارية واستمرارية حفظها بصورة آمنة وموثوقة.

¹ عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للإثبات الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 167.

² محمد سامي عبد الصادق، حجية المحررات الإلكترونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2018، ص 89.

³ حسام الدين كامل، الإثبات في المعاملات الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، ص 144.

يمثل القضاء الجهة الأساسية المختصة بالفصل في المنازعات التجارية، ولذلك فإن مسألة قبول الدفتر التجاري الإلكتروني كوسيلة إثبات أمام المحاكم تُعد من أهم المسائل القانونية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية¹ وقد اتجهت التشريعات الحديثة إلى الاعتراف بالأدلة الإلكترونية وإضفاء الحجية القانونية عليها، شريطة استيفائها للمتطلبات الفنية والقانونية اللازمة.

ويعتمد القاضي عند فحص الدفتر التجاري الإلكتروني على مجموعة من المعايير، أهمها مدى موثوقية النظام الإلكتروني المستخدم في حفظ البيانات، وإمكانية التأكد من عدم تعرض المعلومات للتعديل أو التحريف² كما يولي القاضي أهمية كبيرة لسلامة التوقيع الإلكتروني وارتباطه بصاحب المعاملة، باعتباره وسيلة أساسية للتحقق من هوية الأطراف.

وقد ساهم التطور التشريعي في تسهيل مهمة القضاء في التعامل مع الأدلة الإلكترونية، حيث صدرت قوانين خاصة بالتوقيع الإلكتروني والمعاملات الرقمية، تضمنت أحكاماً تنظم حجية السجلات الإلكترونية أمام المحاكم³ ونتيجة لذلك، أصبح بإمكان التاجر تقديم دفاتره الإلكترونية كدليل لإثبات الحقوق أو نفي الادعاءات المتعلقة بالمعاملات التجارية

ورغم هذا الاعتراف القانوني، فإن القضاء قد يرفض الاعتماد على الدفتر التجاري الإلكتروني إذا ثبت وجود خلل تقني يؤثر على سلامة البيانات أو يثير الشك حول صحتها. كما يمكن للمحكمة الاستعانة بالخبرة الفنية للتحقق من مصداقية النظام الإلكتروني المستخدم، خاصة في القضايا المعقدة التي تتطلب معرفة تقنية متخصصة. ويلاحظ أن القضاء الحديث أصبح أكثر تقبلاً لفكرة الإثبات الإلكتروني نتيجة الانتشار الواسع للتكنولوجيا الرقمية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية، الأمر الذي فرض ضرورة مواكبة هذا التطور القانوني والتقني بما يحقق استقرار المعاملات التجارية الإلكترونية.

¹ محمد أبو العلا عقيدة، الإثبات الإلكتروني أمام القضاء، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2021، ص 101

² عبد الحميد الشواربي، الإثبات التجاري والإلكتروني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2017، ص 176

³ فؤاد معوض، القانون الرقمي والمعاملات الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020، ص 92

ومن التطبيقات القضائية المهمة في مجال الإثبات الإلكتروني قبول المحاكم للرسائل الإلكترونية والفواتير الرقمية والقيود الإلكترونية كوسائل إثبات، متى ثبتت سلامتها التقنية وإمكانية نسبتها إلى أصحابها¹ كما أصبح اللجوء إلى الخبرة الفنية أمراً شائعاً للتحقق من صحة البيانات الإلكترونية ومدى مطابقتها للمعايير القانونية المعتمدة.

وتبرز أهمية الخبرة التقنية في القضايا المتعلقة بالدفاتر التجارية الإلكترونية، لأن القاضي غالباً لا يمتلك المعرفة الفنية الكافية لفحص الأنظمة المعلوماتية المعقدة² ولهذا يتم تعيين خبراء متخصصين لتحليل البيانات الإلكترونية والتأكد من سلامتها وعدم تعرضها للتعديل أو التلاعب. ويعتمد الخبير في ذلك على وسائل تقنية متعددة، مثل فحص سجلات النظام وتحليل التوقعات الإلكترونية والتأكد من سلامة وسائل الحفظ الإلكتروني.

إضافة إلى ذلك، فإن القضاء يوازن بين مصلحة التاجر في الاستفادة من الوسائل الإلكترونية الحديثة وبين ضرورة حماية حقوق الأطراف الأخرى من أي غش أو احتيال إلكتروني³ لذلك فإن الاعتراف بحجية الدفتر التجاري الإلكتروني لا يعني قبوله بصورة مطلقة، بل يخضع دائماً لرقابة القضاء وتقديره للظروف المحيطة بكل قضية على حدة.

كما أن بعض التشريعات الحديثة منحت القاضي سلطة تقديرية واسعة في تقييم الدليل الإلكتروني، بحيث يمكنه استبعاد الدفتر التجاري الإلكتروني إذا تبين أن البيانات المدونة فيه غير موثوقة أو تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة. ويُعد هذا الاتجاه ضرورياً لحماية الأمن القانوني وضمان الثقة في البيئة الرقمية، خاصة في ظل تزايد الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالتلاعب بالبيانات التجارية أو اختراق الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية.

¹ سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون التجاري، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2014، ص 233.

² جمال زكي، حجية الدليل الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، ص 158.

³ محمد حسن قاسم، الإثبات الإلكتروني في المواد التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2021، ص 120.

المطلب الثاني: التحديات القانونية والتقنية:

أدى التطور التكنولوجي والتحول نحو الرقمنة إلى اعتماد المؤسسات التجارية على الدفاتر التجارية الإلكترونية في إدارة مختلف معاملاتها المالية والتجارية، لما توفره هذه الوسائل من سرعة في الإنجاز ودقة في حفظ المعلومات¹ غير أن هذا التطور، رغم مزاياه العديدة، أفرز مجموعة من التحديات القانونية والتقنية التي أثارت اهتمام الفقه والقضاء على حد سواء.

وتتمثل هذه التحديات أساساً في المخاطر المرتبطة بالتزوير الإلكتروني والاختراق المعلوماتي، إضافة إلى الصعوبات المتعلقة بحفظ البيانات الإلكترونية وضمان استمراريته. كما أن نقص التنظيم التشريعي المتخصص في بعض الدول أدى إلى ظهور إشكالات قانونية تتعلق بمدى حجية الدفاتر الإلكترونية في الإثبات وآليات حمايتها القانونية.

ومن جهة أخرى، أصبح الأمن السيبراني من أهم القضايا المرتبطة بالمعاملات التجارية الإلكترونية، خاصة في ظل تزايد الهجمات الإلكترونية التي تستهدف الأنظمة المعلوماتية للمؤسسات الاقتصادية³ فاختراق قواعد البيانات أو التلاعب بالسجلات التجارية قد يؤدي إلى أضرار مالية وقانونية جسيمة، الأمر الذي يفرض ضرورة توفير وسائل حماية تقنية وقانونية فعالة.

ولذلك، تسعى التشريعات الحديثة إلى وضع قواعد قانونية تنظم استخدام الوسائل الإلكترونية في المجال التجاري، مع توفير الضمانات الكفيلة بحماية البيانات والمعلومات الرقمية من مختلف المخاطر التقنية. كما تعمل المؤسسات التجارية على اعتماد أنظمة معلوماتية متطورة لضمان سلامة البيانات الإلكترونية والمحافظة على سريتها، بما يحقق الثقة في البيئة الرقمية ويُعزز استقرار المعاملات التجارية الحديثة.

¹ محمد حسين منصور، الإثبات الإلكتروني في المعاملات التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 66.

² عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للإثبات الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 172.

³ علي جمال الدين عوض، التجارة الإلكترونية والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 141.

يُعتبر التزوير الإلكتروني من أبرز التحديات التي تواجه الدفتر التجاري الإلكتروني، إذ يمكن التلاعب بالبيانات والمعلومات المخزنة داخل الأنظمة الإلكترونية بطرق تقنية معقدة يصعب اكتشافها أحياناً¹ ويتمثل التزوير الإلكتروني في إدخال بيانات غير صحيحة أو تعديل المعلومات الأصلية أو حذفها بهدف تحقيق منفعة غير مشروعة أو الإضرار بالغير.

وقد ساهم التطور السريع في مجال التكنولوجيا الرقمية في ظهور وسائل حديثة للاختراق المعلوماتي، حيث أصبح بإمكان القراصنة الإلكترونيين اختراق الأنظمة المعلوماتية للمؤسسات التجارية والوصول إلى بياناتها السرية² ويؤدي ذلك إلى تهديد سلامة السجلات التجارية الإلكترونية وفقدان الثقة فيها كوسيلة قانونية للإثبات.

كما قد يتسبب الاختراق الإلكتروني في تسريب المعلومات التجارية الحساسة، مثل البيانات المالية وقوائم العملاء والعقود التجارية، الأمر الذي قد يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة للمؤسسات التجارية³ ولهذا أصبحت الشركات تعتمد على برامج الحماية الإلكترونية وأنظمة التشفير الحديثة لحماية بياناتها من الاختراق أو التلاعب.

ورغم تطور وسائل الحماية التقنية، إلا أن الجرائم الإلكترونية تشهد تطوراً مستمراً، مما يجعل المؤسسات التجارية في حاجة دائمة إلى تحديث أنظمتها المعلوماتية وتطوير وسائل الحماية المستخدمة. كما أن مواجهة التزوير الإلكتروني لا تقتصر على الجانب التقني فقط، بل تتطلب أيضاً وجود نصوص قانونية صارمة تُجرم الاعتداء على الأنظمة المعلوماتية وتحمي البيانات الإلكترونية من مختلف أشكال التلاعب والاختراق.

¹نبيل إبراهيم سعد، وسائل الإثبات الإلكترونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2017، ص 103.

²أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 88.

³محمد سامي عبد الصادق، حجية المحررات الإلكترونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2018، ص 96.

¹حسام الدين كامل، الإثبات في المعاملات الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، ص 149.

²جمال زكي، حجية الدليل الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، ص 166.

ولا تقتصر مخاطر التزوير الإلكتروني على التلاعب المباشر بالبيانات فقط، بل قد تمتد إلى انتحال الهوية الرقمية للتاجر أو المؤسسة التجارية¹ فقد يتم استخدام وسائل تقنية متطورة لتقليد التوقيع الإلكتروني أو اختراق الحسابات الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات، مما يسمح بتنفيذ عمليات تجارية غير مشروعة باسم صاحب الحساب الحقيقي.

كما أن بعض الهجمات الإلكترونية تعتمد على نشر البرمجيات الخبيثة داخل الأنظمة المعلوماتية بهدف تعطيلها أو سرقة البيانات المخزنة فيها² وتُعد هذه الممارسات من أخطر الجرائم الإلكترونية، لأنها تؤثر بشكل مباشر على سلامة الدفاتر التجارية الإلكترونية وعلى مصداقية المعاملات التجارية الرقمية.

ومن أبرز صور الهجمات الإلكترونية أيضاً ما يُعرف بهجمات الفدية الإلكترونية، حيث يقوم القراصنة بتشفير بيانات المؤسسة ومنعها من الوصول إليها إلا بعد دفع مبالغ مالية معينة³ وقد تعرضت العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية العالمية لهذا النوع من الهجمات، مما أدى إلى خسائر مالية ضخمة وتعطيل نشاطها التجاري لفترات طويلة.

ولمواجهة هذه التحديات، أصبح من الضروري اعتماد سياسات فعالة للأمن المعلوماتي داخل المؤسسات التجارية، من خلال تدريب الموظفين على قواعد الاستخدام الآمن للأنظمة الإلكترونية وتحديث برامج الحماية بشكل دوري. كما ينبغي تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، نظراً للطبيعة العابرة للحدود التي تتميز بها هذه الجرائم الحديثة.

يُعد حفظ البيانات الإلكترونية من أبرز التحديات التقنية المرتبطة بالدفاتر التجارية الإلكترونية، إذ يتطلب الأمر توفير وسائل تقنية تضمن سلامة المعلومات واستمرارية حفظها لمدة طويلة⁴

³ محمد حسن قاسم، الإثبات الإلكتروني في المواد التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2021، ص 128

فالبيانات الرقمية قد تكون عرضة للفقدان نتيجة الأعطال التقنية أو تلف الأجهزة أو انقطاع التيار الكهربائي أو الهجمات الإلكترونية.

كما أن التطور المستمر في البرامج والأنظمة المعلوماتية قد يؤدي إلى ظهور مشكلات تتعلق بعدم توافق بعض الملفات الإلكترونية مع الأنظمة الحديثة² فقد تصبح بعض البيانات غير قابلة للقراءة أو الاسترجاع بسبب تغير الوسائط التقنية المستخدمة في الحفظ الإلكتروني.

ومن جهة أخرى، فإن المؤسسات التجارية تحتاج إلى توفير أنظمة نسخ احتياطي لحماية بياناتها من الضياع أو التلف³ وتتمثل أهمية النسخ الاحتياطي في إمكانية استرجاع المعلومات الإلكترونية عند حدوث أي خلل تقني أو اختراق معلوماتي، مما يساعد على ضمان استمرارية النشاط التجاري وعدم فقدان البيانات المهمة.

ويُضاف إلى ذلك أن عملية حفظ البيانات الإلكترونية تتطلب تكاليف مالية وتقنية معتبرة، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قد تجد صعوبة في توفير أنظمة معلوماتية متطورة. ولهذا أصبح من الضروري اعتماد حلول تقنية حديثة، مثل التخزين السحابي وأنظمة الحفظ الرقمية المؤمنة، لضمان حماية البيانات التجارية الإلكترونية والمحافظة على سلامتها على المدى الطويل.

رغم التطور الكبير الذي شهدته المعاملات الإلكترونية، إلا أن العديد من التشريعات ما زالت تعاني من نقص في تنظيم الأحكام القانونية المتعلقة بالدفاتر التجارية الإلكترونية¹ ويؤدي هذا

¹ عبد الحميد الشواربي، الإثبات التجاري والإلكتروني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2017، ص 183.

² فؤاد معوض، القانون الرقمي والمعاملات الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020، ص 101.

³ رمضان أبو السعود، أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016، ص 211.

النقص التشريعي إلى ظهور صعوبات عملية وقانونية تتعلق بتحديد حجية السجلات الإلكترونية وآليات الاحتجاج بها أمام القضاء.

وتختلف التشريعات المقارنة في مدى اعترافها الكامل بالدفاتر التجارية الإلكترونية، فبعض القوانين اعترفت بها بصورة صريحة ومنحتها الحجية القانونية ذاتها المقررة للدفاتر التقليدية² بينما اكتفت تشريعات أخرى بوضع قواعد عامة للإثبات الإلكتروني دون التطرق بالتفصيل إلى الأحكام الخاصة بالدفاتر التجارية الإلكترونية.

كما يثير غياب التنظيم التشريعي الدقيق إشكالات تتعلق بتحديد المسؤولية القانونية عند حدوث اختراق إلكتروني أو فقدان البيانات التجارية³ ففي كثير من الحالات يصعب تحديد الجهة المسؤولة عن الضرر الناتج عن الأعطال التقنية أو الهجمات المعلوماتية، خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام خدمات التخزين السحابي أو الأنظمة الرقمية المشتركة.

ولذلك، أصبح من الضروري تحديث التشريعات التجارية بما يتلاءم مع التطورات التكنولوجية الحديثة، من خلال وضع قواعد واضحة تنظم استخدام الدفاتر التجارية الإلكترونية وتحدد شروط حجيتها القانونية ووسائل حمايتها التقنية. كما ينبغي تعزيز التعاون الدولي لتوحيد القواعد القانونية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية، بما يحقق الأمن القانوني ويُسهل المعاملات التجارية عبر الحدود.

لقد أصبح الأمن السيبراني من أهم المتطلبات الأساسية لضمان سلامة الدفاتر التجارية الإلكترونية وحماية المعاملات الرقمية من مختلف التهديدات المعلوماتية¹ ويُقصد بالأمن

¹ سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون التجاري، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2014، ص 241.

² حسين عبد اللطيف حمدان، الإثبات الإلكتروني وحجيته القانونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 148.

³ عبد الرؤوف المهدي، شرح القواعد العامة للإثبات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص 194.

السيبراني مجموعة الوسائل التقنية والقانونية التي تهدف إلى حماية الأنظمة الإلكترونية والبيانات الرقمية من الاختراق أو التدمير أو الاستخدام غير المشروع.

وتكمن أهمية الأمن السيبراني في كونه يوفر الحماية للبيانات التجارية الحساسة، مثل المعلومات المالية والحسابات البنكية والعقود الإلكترونية² فتعرض هذه البيانات للاختراق أو التسريب قد يؤدي إلى أضرار اقتصادية وقانونية خطيرة تمس المؤسسة التجارية وعملاءها في الوقت نفسه.

وتعتمد المؤسسات التجارية الحديثة على مجموعة من الوسائل التقنية لتعزيز الأمن السيبراني، مثل برامج مكافحة الفيروسات وأنظمة الجدران النارية وتقنيات التشفير والمصادقة الإلكترونية³ كما يتم استخدام أنظمة المراقبة الإلكترونية للكشف المبكر عن محاولات الاختراق أو الأنشطة المشبوهة داخل الشبكات المعلوماتية.

ورغم أهمية هذه الوسائل، إلا أن تحقيق الأمن السيبراني الكامل يظل أمراً صعباً بسبب التطور المستمر في أساليب الهجمات الإلكترونية. ولهذا يتطلب الأمر تطوير التشريعات القانونية المتعلقة بحماية البيانات الإلكترونية، إلى جانب تعزيز الوعي المعلوماتي لدى الأفراد والمؤسسات. كما ينبغي دعم التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية، نظراً للطابع العالمي الذي تتميز به الجرائم المرتبطة بالفضاء الرقمي والمعاملات الإلكترونية الحديثة.

الخلاصة

¹ محمد أبو العلا عقيدة، الإثبات الإلكتروني أمام القضاء، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2021، ص 118.

² مصطفى كمال طه، القانون التجاري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص 226.

³ علي جمال الدين عوض، مرجع سابق، ص 152.

في ختام هذا الفصل، يتبين أن الدفتر التجاري الإلكتروني أصبح من الوسائل الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات التجارية في ظل التطور التكنولوجي والتحول الرقمي المتسارع. وقد أظهرت الدراسة أن فعالية هذا الدفتر لا تتحقق إلا من خلال وجود تنظيم قانوني واضح يحدد شروط مسكه واستعماله، سواء من الناحية الشكلية أو التقنية، مع ضرورة توفير وسائل حماية فعالة للبيانات الإلكترونية لضمان سلامتها وسريتها.

كما تبين أن التشريعات الحديثة، من خلال قوانين التجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، اتجهت نحو الاعتراف بالدفتر التجاري الإلكتروني ومنحه قيمة قانونية في المعاملات التجارية، باعتباره وسيلة حديثة لتنظيم النشاط التجاري وتوثيق العمليات المالية. ويساهم التوقيع الإلكتروني بشكل كبير في تعزيز الثقة في هذا النوع من الدفاتر من خلال إثبات صحة البيانات وتأكيد هوية الأطراف المتعاملة.

ومن جهة أخرى، أظهر الفصل أن الدفتر التجاري الإلكتروني يتمتع بحجية قانونية في الإثبات، سواء بين التجار أو أمام القضاء، شريطة احترام القواعد القانونية والتقنية المنظمة له. كما يتمتع القاضي بسلطة تقديرية في تقييم الدليل الإلكتروني ومدى مطابقته للشروط القانونية المطلوبة، مما يعكس أهمية الموازنة بين التطور التكنولوجي ومتطلبات العدالة القانونية.

ورغم المزايا التي يوفرها الدفتر التجاري الإلكتروني، إلا أن استخدامه يواجه عدة تحديات قانونية وتقنية، أبرزها مخاطر التزوير والاختراق الإلكتروني، وصعوبات الحفظ والأرشفة الإلكترونية، إضافة إلى نقص التنظيم التشريعي في بعض الجوانب، وقضايا الأمن السيبراني التي قد تهدد سلامة البيانات التجارية. لذلك أصبح من الضروري تطوير القوانين وتعزيز الوسائل التقنية الحديثة لضمان حماية الدفتر التجاري الإلكتروني وتعزيز الثقة في استخدامه، بما يواكب التطورات الرقمية الحديثة ويحقق الاستقرار والأمان في البيئة التجارية الإلكترونية.

شهد العالم المعاصر تحولاً رقمياً عميقاً أثر على جميع مجالات الحياة الاقتصادية، وكان النشاط التجاري من أبرز المجالات التي تأثرت بهذه التحولات. ومن بين الأدوات التي استجابت لهذا الواقع الحديث، برز **الدفتر التجاري الإلكتروني** كوسيلة فعالة لتنظيم المعاملات التجارية وحفظ الحقوق القانونية. فقد أظهرت هذه الدراسة أن الدفتر الإلكتروني ليس مجرد نسخة رقمية من الدفتر التقليدي، بل أصبح أداة متكاملة توفر السرعة والدقة والمرونة في إدارة البيانات التجارية، مع ضمان إمكانية تتبع كل عملية وإثباتها في حال النزاع أمام القضاء.

كما أكدت الدراسة أن لـ **حجية الدفتر التجاري الإلكتروني** أساساً قانونياً يتطلب الالتزام بالشروط الشكلية والتقنية، بما يشمل التوثيق الدقيق، التوقيع الإلكتروني، والنسخ الاحتياطي المنتظم للبيانات. ومن خلال تحليل الإطار التشريعي الوطني، تبين أن التشريعات الجزائرية على الرغم من تقدمها في تنظيم التجارة الإلكترونية، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تطويرات إضافية لتعزيز الاعتراف القانوني بالدفاتر الإلكترونية، بما يضمن حماية حقوق الأطراف المختلفة ويحد من مخاطر التلاعب أو الاختراق.

وأظهرت الدراسة أيضاً أن التحديات التقنية والقانونية مثل التزوير، الاختراق، صعوبات الحفظ الإلكتروني، ونقص التنظيم التفصيلي، تمثل عقبات رئيسية أمام الاستخدام الأمثل للدفتر التجاري الإلكتروني. إلا أن الالتزام بالمعايير الدولية، والاعتماد على التوقيعات الإلكترونية المعتمدة، وتوفير حماية معلوماتية متقدمة، يسهم بشكل كبير في تعزيز حجية الدفتر الإلكتروني، ويجعل منه أداة موثوقة للإثبات التجاري والإدارة المالية والتخطيط الاستراتيجي للنشاط التجاري.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن الدفتر التجاري الإلكتروني يمثل نقطة تحول نوعية في مجال التجارة، حيث يجمع بين الجانب القانوني والتنظيمي والجانب التقني والإداري. كما أنه يوفر فرصة لتحسين فعالية العمليات التجارية، ويحد من النزاعات، ويزيد من الشفافية والمساءلة، ويواكب التغيرات الرقمية العالمية.

ختامًا، يشكل الدفتر التجاري الإلكتروني أداة محورية في تحقيق التطور الرقمي للتجارة، ويستدعي استمرار البحث العلمي والتطوير القانوني والتقني لضمان التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق، بما يحقق أهداف الاقتصاد الرقمي بشكل مستدام.

قائمة المراجع

الكتب

- أولاً: الكتب
- الإدارة الإلكترونية للتجارة والأعمال — محمود سمير الشرقاوي
- أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية — رمضان أبو السعود
- الإثبات التجاري والإلكتروني — عبد الحميد الشواربي
- الإثبات الإلكتروني أمام القضاء — محمد أبو العال عقيدة
- الإثبات الإلكتروني في المعاملات التجارية — محمد حسين منصور
- الإثبات الإلكتروني في المواد التجارية — محمد حسن قاسم
- الإثبات في المعاملات الإلكترونية — حسام الدين كامل
- الإثبات الإلكتروني وحجبه القانونية — حسين عبد اللطيف حمدان
- التجارة الإلكترونية والتطور الرقمي — أحمد عبد الكريم سلامة
- التجارة الإلكترونية والقانون — علي جمال الدين عوض
- التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك — ناصر توفيق
- التحول الرقمي في المؤسسات التجارية — حسام الدين كامل
- التحول الرقمي والاقتصاد الحديث — يحيى الجمل
- التحديات القانونية للدفاتر الإلكترونية في الجزائر — (نُقلت إلى المقالات لأنها بحث)
- التوقيع الإلكتروني وأثره في التجارة الدولية — علي جمال الدين عوض
- التوقيع الإلكتروني وحجبه في الإثبات — عبد الفتاح بيومي حجازي
- تكنولوجيا المعلومات وأثرها في النشاط التجاري — سامي عبد الباقي
- التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية — علي جمال الدين عوض
- الجرائم الاقتصادية والإلكترونية — عبد الحميد الشواربي
- حجية الدليل الإلكتروني — جمال زكي
- حجية المحررات الإلكترونية — محمد سامي عبد الصادق
- الحماية القانونية للمعاملات الإلكترونية — خالد ممدوح إبراهيم
- الحوكمة الإلكترونية والإدارة الحديثة — عادل عبد الفضيل
- الدفاتر التجارية الإلكترونية: دراسة مقارنة مع التشريع الجزائري — سامية قوري
- الدفتر التجاري الإلكتروني بين القانون والممارسة — نادية فوضيل
- القانون التجاري — مصطفى كمال طه
- القانون التجاري الإلكتروني — محمد حسين منصور
- القانون التجاري الجزائري — نادية فوضيل
- القانون التجاري الجزائري المعاصر — أحمد محرز
- القانون التجاري والأعمال الإلكترونية — مصطفى كمال طه
- القانون التجاري المعاصر — نبيل إبراهيم سعد
- القانون الرقمي والمعاملات الإلكترونية — فؤاد معوض
- قانون التجارة الإلكترونية — أحمد عبد الكريم سلامة
- المسؤولية الإلكترونية والإثبات في البيئة الرقمية — محمد حسين منصور
- النظام القانوني للإثبات الإلكتروني — عبد الفتاح بيومي حجازي
- النظم الإلكترونية في المعاملات التجارية — فؤاد معوض
- الشرح القواعد العامة للإثبات — عبد الرؤوف المهدي
- الوافي في شرح القانون التجاري — سليمان مرقس
- الوجيز في القانون التجاري الجزائري — محمد حسنين

- الوسيط في شرح القانون التجاري الحديث — عبد الرزاق السنهوري
- الوسيط في شرح القانون المدني — عبد الرزاق السنهوري
- ثانيًا: مذكرات الماستر
- الإدارة الرقمية وحجية الدفاتر الإلكترونية — سميرة قادري
- الإثبات الرقمي وحفظ البيانات التجارية — خديجة مرزوق
- التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر — سميرة بن يعقوب
- التوثيق الرقمي والتجارة الإلكترونية — ليلي بوساحة
- الدفتر التجاري الإلكتروني وحجية الإثبات في القانون الجزائري — كريم بن موسى
- حفظ البيانات الإلكترونية في النشاط التجاري — ليلي مزالي
- ثالثًا: مذكرات الدكتوراه
- الإثبات الإلكتروني في المواد التجارية — محمد الأمين بوزيد
- رابعًا: المقالات والبحوث
- أثر التنظيم القانوني على التجارة الإلكترونية — كمال شريف
- الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية — عبد القادر بن سالم
- التجارة الرقمية وحجية السجلات الإلكترونية — أحمد العربي
- التحديات القانونية للدفاتر الإلكترونية في الجزائر — نادية فوضيل
- حجية السجلات الرقمية في الإثبات التجاري — يوسف بلحاج
- دور النظم الرقمية في تحسين الأداء الإداري — سارة بلقاسم

ملحق بالقرار رقم المؤرخ في
الذي يحدد الشواهد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافئتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي

نموذج التصريح الشرطي
الخاص بالالتزام بشواهد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا المسمى أسفله:
السيد (ة)
العام (ة) لمطابقة التعريف الوطنية رقم 3023/382 الصادر بتاريخ 2023/01/31
الجنس (ة)
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكورة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنواها
المقرر التجاري الإلكتروني

أصرح بشرطي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

أوافق على التصريح
السيد (ة)
المقرر
التاريخ
وليوس
وليوس
وليوس

توقيع المعني (ة)

Mohamed

عن رئيس المجلس العلمي للبلد
وبتفويض منه
أعضاء: محمد سبيحي



ملخص:

تناولت هذه الرسالة موضوع الدفتر التجاري الإلكتروني باعتباره أحد مظاهر التحول الرقمي في المجال التجاري، حيث أصبح الاعتماد على الوسائل الإلكترونية ضرورة فرضها التطور التكنولوجي والتوسع في التجارة الإلكترونية. هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الدفتر التجاري الإلكتروني وخصائصه، وبيان طبيعته القانونية، مع إبراز أهميته الاقتصادية والتجارية والقانونية، إضافة إلى دراسة مدى حجيته في الإثبات والتحديات المرتبطة بتطبيقه.

أوضحت الدراسة أن الدفتر التجاري الإلكتروني يمثل امتدادًا حديثًا للدفتر التجاري التقليدي، غير أنه يعتمد على الوسائط الرقمية والأنظمة المعلوماتية في تسجيل البيانات التجارية وحفظها ومعالجتها. كما يتميز بالسرعة والدقة وسهولة الحفظ والاسترجاع، إضافة إلى توفير الحماية للبيانات من خلال وسائل التشفير والنسخ الاحتياطي.

كما تناولت الرسالة أوجه الاختلاف بين الدفتر التجاري الإلكتروني والدفتر التقليدي، سواء من حيث الشكل أو طريقة الحفظ والاستعمال أو من حيث الحجية القانونية في الإثبات. وبينت أن الاعتراف القانوني بالدفتر الإلكتروني يرتبط بتوفر ضمانات تقنية وقانونية تضمن سلامة البيانات وعدم التلاعب بها.

وأكدت الدراسة أهمية الدفتر التجاري الإلكتروني في تحسين كفاءة التسيير الإداري والتجاري داخل المؤسسات، وتقليل التكاليف، وتعزيز الشفافية والثقة في المعاملات التجارية، إضافة إلى دوره في دعم التحول الرقمي والاقتصاد الإلكتروني.

وخلصت الرسالة إلى أن الدفتر التجاري الإلكتروني أصبح أداة قانونية وإدارية أساسية في البيئة التجارية الحديثة، إلا أن فعاليته تتطلب تطوير الإطار التشريعي وتعزيز وسائل الحماية التقنية لضمان حجيته القانونية وتحقيق الأمن المعلوماتي.

Abstract

This thesis addressed the topic of the electronic commercial ledger as one of the manifestations of digital transformation in the commercial field, where reliance on electronic means has become a necessity imposed by technological development and the expansion of e-commerce. The study aimed to clarify the concept and characteristics of the electronic commercial ledger, explain its legal nature, and highlight its economic, commercial, and legal importance, in addition to examining its evidentiary value and the challenges related to its implementation.

The study explained that the electronic commercial ledger represents a modern extension of the traditional commercial ledger; however, it relies on digital media and information systems for recording, storing, and processing commercial data. It is also characterized by speed, accuracy, ease of storage and retrieval, as well as data protection through encryption and backup systems.

The thesis also discussed the differences between the electronic commercial ledger and the traditional ledger in terms of form, methods of storage and use, and legal evidentiary value. It demonstrated that legal recognition of the electronic ledger depends on the availability of technical and legal guarantees ensuring data integrity and protection against manipulation.

Furthermore, the study emphasized the importance of the electronic commercial ledger in improving administrative and commercial management efficiency within institutions, reducing costs, and enhancing transparency and trust in commercial transactions, in addition to its role in supporting digital transformation and the digital economy.

The thesis concluded that the electronic commercial ledger has become an essential legal and administrative tool in the modern commercial environment. However, its effectiveness requires the development of the legislative framework and the strengthening of technical protection measures to ensure its legal validity and achieve information security.

الفهرس

01	المقدمة	
	الفصل الأول: ماهية الدفتر التجاري الإلكتروني وأهميته	
06	تمهيد الفصل الأول	1
07	المبحث الأول: مفهوم الدفتر التجاري الإلكتروني	2
07	المطلب الأول: تعريف الدفتر التجاري الإلكتروني	3
07	الفرع الأول: مفهوم الدفتر التجاري التقليدي	
10	الفرع الثاني: تعريف الدفتر التجاري الإلكتروني وخصائصه	
13	المطلب الثاني: تمييز الدفتر التجاري الإلكتروني عن الدفتر التقليدي	4
13	الفرع الأول: الاختلاف من حيث الشكل وطريقة الحفظ	
17	الفرع الثاني: الاختلاف من حيث الحجية القانونية والاستعمال	
19	المبحث الثاني: أهمية الدفتر التجاري الإلكتروني	5
19	المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية والتجارية	6
19	الفرع الأول: دوره في تطوير النشاط التجاري	
21	الفرع الثاني: دوره في تقليل التكاليف وتحسين الكفاءة	
24	المطلب الثاني: الأهمية القانونية والإدارية	7
24	الفرع الأول: دوره في الإثبات وتعزيز الشفافية	
27	الفرع الثاني: دوره في تحسين التسيير الإداري والرقابة	
29	خلاصة الفصل الأول	8

الفصل الثاني: التنظيم القانوني وحجية الدفتر التجاري الإلكتروني		
9	تمهيد الفصل الثاني	30
10	المبحث الأول: التنظيم القانوني للدفتر التجاري الإلكتروني	31
11	المطلب الأول: شروط مسك الدفتر التجاري الإلكتروني	31
	الفرع الأول: الشروط التقنية	31
	الفرع الثاني: الشروط القانونية	33
12	المطلب الثاني: الإطار التشريعي للدفتر التجاري الإلكتروني	34
	الفرع الأول: موقف التشريع الجزائري	34
	الفرع الثاني: التنظيم القانوني المقارن للدفتر التجاري الإلكتروني	35
13	المبحث الثاني: حجية الدفتر التجاري الإلكتروني والتحديات المرتبطة به	38
14	المطلب الأول: حجية الدفتر التجاري الإلكتروني في الإثبات	38
	الفرع الأول: شروط الاعتداد به كدليل إثبات	38
	الفرع الثاني: سلطة القاضي في تقدير حجيته	40
15	المطلب الثاني: التحديات القانونية والتقنية	43
	الفرع الأول: التحديات القانونية	43
	الفرع الثاني: التحديات التقنية والأمنية	46
16	خلاصة الفصل الثاني	49
17	الخاتمة	50
18	قائمة المراجع	52
	الملاحق	54